الفصل الثانى : إقتصاديات الدول النامية والعولمة

وبعد استعراض مفهوم العولمة وكيفية نشأتها وتطورها ، وكذا تطور دور الدولة فى الفكر الإقتصادى ، فاننا سنبحث فى هذا الفصل إقتصاديات الدول النامية فى ظل العولمة ، وسنرى كيفية تأثير دور الدولة بالتطورات المصاحبة لظاهرة العولمة ، وستتغير طبيعة وحجم هذا الدور ليس فقط فى الدول النامية وانما فى الدول المتقدمة أيضا نظرا للتأثير الخطير للعولمة على مختلف النواحى الإقتصادية على مستوى العالم كله ، وسوف يقتصر الحديث هنا على الدول النامية وفقا لموضوع الكتاب .

ويتضمن هذا الفصل ما يلى :-

المبحث الأول : تطور دور الدولة فى فترة التسعينات

١- تطور دور الدولة فى فترة التسعينات .
٢- دور الدولة فى تحقيق التوازن الإقتصادى فى ظل العولمة .

المبحث الثانى : إندماج اقتصاديات الدول النامية فى الإقتصاد العالمى

١- دور الدولة فى إندماج الإقتصاد القومى فى الاقتصاد العالمى .
٢- الآثار المترتبة للاندماج فى الاقتصاد العالمى .
٣- دور الدولة فى معالجة وتخفيض الآثار السلبية للازمات العالمية على الإقتصاد القومى .

المبحث الثالث : البعد الإجتماعى

١- اهمية البعد الإجتماعى .
٢- دور الدولة فى تحقيق العدالة الإجتماعية والامن الإجتماعى .

openkan.com

المبحث الأول : تطور دور الدولة في فترة التسعينات

الجزء الأول : تطور دور الدولة فى فترة التسعينات

كان دور الدولة منذ فترة الستينات ... وهى الفترة التى طبقت فيها الدول النامية النظام الإشتراكى وانتهجت سياسة احلال الواردات يتركز فى قيامها بالتخطيط المركزى للأنشطة الإقتصادية وملكيتها لأدوات الإنتاج وحظر قيام القطاع الخاص باقامة المشروعات او تحديد المجالات التى يقتصر نشاطه عليها ، وتقوم الدولة بنفسها بعملية الإنتاج على المستوى الكلى ، واستمر ذلك فى عقود الستينات والسبعينات وحتى الثمانينات من القرن الماضى ، إلى أن سقط الإتحاد السوفيتى وتفكك فى أواخر الثمانينات من القرن العشرين والذى كان يعتبر معقل الإشتراكية فى العالم ، كما إنهار سور برلين الذى تم بناؤه فى عقد الستينات و كان حائلا بين المانيا الشرقية والمانيا الغربية حيث كانت كل منهما تطبق نظاما إقتصاديا مختلفا عما تطبقه الأخرى ، فالمانيا الشرقية كانت تسير على النظام الإشتراكى اما المانيا الغربيه فكانت تطبق النظام الرأسمالى .

و يعتبر هذان الحدثان السابق ذكرهما من الاحداث الهامة والخطيرة فى آثارهما الضخمة فى فترة التسعينات على الساحة الإقتصادية العالمية ، فمنذ ذلك التاريخ بدأت معظم دول أوربا الشرقية التى كانت تطبق النظام الإشتراكى فى التحول إلى إقتصاد السوق ، كما اتجهت أيضا معظم الدول النامية نحو فتح إقتصادها على الإقتصاد العالمى وبدأت السير نحو عمل الإصلاحات الإقتصادية اللازمة لتهيئة إقتصادها ليتوافق مع إقتصاد السوق .

إن معظم دول العالم النامى الان ترسى دعائم إقتصاد السوق وتتحول اليه ، وتفتح الطريق للإستثمارات الخاصة من اجل زيادة الإستثمار والإنتاج والتشغيل ، ومن اجل ذلك فهى تعمل على إزالة القيود المفروضة على تدفق هذه الإستثمارات سواء فى دخولها للدولة او فى الخروج منها، وسواء كانت هذه القيود جمركية ام ادارية ام كمية ، كما تقوم الدول النامية أيضا بتشجيع الهيئات والمؤسسات والمنظمات الدولية حتى توجه رؤوس أموالها وإستثماراتها اليها ولهذا فهى تقوم بمنح الحوافز والامتيازات والتسهيلات لاجتذابها ، ويتم كل هذا بهدف استكمال الهياكل الإنتاجية للدول النامية ، فهى تريد أن تنتج وتصدر وتبنى صناعاتها الوطنية وتقويها ، وتريد أيضا إيجاد حلول للمشاكل الإقتصادية الخاصة بها والمتمثلة فى البطالة ونقص مستويات التشغيل وإنخفاض الطلب الكلى والوصول بالتنمية الإقتصادية إلى معدلات مرتفعة عن معدل نمو السكان بثلاثة أضعاف على الأقل، هذا بالاضافة إلى سداد مديونياتها التى اثقلت كاهلها على مر فترات كبيرة من الزمن وخصوصا منذ بداية السير فى طريق الإصلاح الإقتصادى .

لقد أفسحت الدولة المجال للقطاع الخاص ليقوم بدوه فى التنميه، كما انفتحت الدولة على العالم الخارجى واندمجت فى العولمة، وقد ادى ذلك إلى تقلص السيادة الوطنية للدولة

تبنى الدول النامية لتطبيق الخصخصة كجزء من عملية الإصلاح الإقتصادى :

ولقد كان لهذه المتغيرات الخطيرة التى حدثت في بداية التسعينات آثارها حيث غيرت مجرى الحياة الإقتصادية على مستوى العالم تغييرا كبيرا يستحق من الدول النامية المتابعه والفهم، وتحديد آثار هذه المتغيرات تحديدا دقيقا لكى يتسنى مواجهتها والتعامل معها .

ونتيجة لما سبق فقد تغير دور الدولة فى النشاط الإقتصادى بعد حدوث هذه المتغيرات السابق الاشارة اليها حيث تقلص تدخل الدولة فى النشاط الإقتصادى بسبب السير فى الإقتصاد المفتوح القائم على آليات السوق وتفاعل قوى العرض والطلب، وترك الحرية للقطاع الخاص فى اقامة المشروعات الإقتصادية فى مختلف المجالات، وكانت الخصخصة PRIVATIZATION (والتى تعنى تحويل ملكية شركات القطاع العام إلى القطاع الخاص واتاحة الفرصه له ليقوم بالإنتاج والتنمية) واحدة من البرامج التى شجع عليها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى .

ويمكن القول أن الدول النامية بدأت تتحول من دول ذات إقتصاد مغلق إلى دول ذات إقتصاد منفتح او مفتوح على العالم .

ويذكر د / نبيل حشاد أن إقتصاد الدولة يعتبر إقتصادا مغلقا إذا تحققت واحدة او اكثر من الخصائص التالية (١) :-

١- إذا كان متوسط التعريفة الجمركية ٤٠ % او اكثر .

٢- إذا كانت العوائق التجارية (بخلاف التعريفة الجمركية) تغطى نسبة ٤٠ % او اكثر من إجمالى حجم التجارة الخارجية للدولة .

٣- إذا كانت هناك سوق سوداء للعملة الاجنبية يكون سعر العملة الوطنية فيها أقل بنسبة ٢٠ % او اكثر مقارنة بسعر الصرف الرسمى .

٤- اتباع الدولة للنظام الإشتراكى .

٥- احتكار الدولة للصادرات الرئيسية .

ولذلك فقد قامت الدول النامية بعمل الإصلاحات اللازمة للتحول إلى إقتصاد السوق MARKET ECONOMY او الإقتصاد الحر ، وكان لزاما عليها أن تقوم بتغيير شامل لأهدافها وسياساتها لتبتعد بقدر الإمكان عن الخصائص السابق ذكرها والتى تميز إقتصاد ما بأنه مغلق ، وفى هذا الصدد يتجدد الحديث عن دور الدولة الهام لتنفيذ هذه الأهداف والسياسات السابق الاشارة اليها حيث قامت الدول بافساح المجال للقطاع الخاص المحلى والاجنبى ليتبوأ مكانته فى احداث التنمية الإقتصادية والإنتاج .

وبالفعل قامت معظم الدول النامية بتبنى سياسات الحرية الإقتصادية والإنتقال تدريجيا من النظام الإشتراكى السابق تطبيقه إلى النظام الرأسمإلى الحر .

وفى هذا الصدد قام صندوق النقد الدولى والبنك الدولى بدور هام فى التخطيط مع الدول النامية للإتجاه نحو الإقتصاد المفتوح وذلك من خلال التسهيلات المختلفة التى يقدمها كل منهما لهذه الدول لتمكينها من اجتياز المرحلة الإنتقالية الصعبه (تهيئة الإقتصاد القومى القائم على التخطيط المركزى ليعتمد على السوق وقــوى العرض والطلب) وذلك من خلال برامج التثبيت الإقتصادى والتكيف الهيكلى والتى تتميز بالتركيز على المؤشرات والإعتبارات الإقتصادية مع اهمال الإعتبارات الإجتماعية فى عملية التحويل إلى حد ما .

لذا كان لزاما على الدولة أن تقوم بدراسة هذه البرامج التى يقدمها الصندوق والبنك حتى تحدد المناسب منه وما يمكن تنفيذه فعلا ، والفترة الزمنية المناسبة للتنفيذ مع الاخذ فى الإعتبار البعد الإجتماعى فى عملية تهيئة الإقتصاد القومى .

دور الدولة فى عملية الخصخصة :

وتقوم الخصخصة على بيع شركات القطاع العام التى تمتلكها الدولة إلى القطاع الخاص، سواء كان ذلك ببيع شركات عامة مملوكة كلية للدولة او بيع حصص الحكومة والشركات العامة فى الشركات المشتركة بينها وبين القطاع الخاص، وهذا يساير اتجاة الدولة نحو إقتصاد السوق الذى يعتمد على العرض والطلب والإستثمارات الخاصة .

يمكن ارجاع فكرة تطبيق الخصخصة والتى تهدف إلى التحول نحو نمط الإنتاج الخاص إلى " ابن خلدون " عندما تحدث عن اهمية اطلاع القطاع الخاص بالإنتاج منذ اكثر من ستمائة عام فى عام ١٣٧٧ ميلادية ، وتأكد هذا المعنى مع مناداة " آدم سميث " فى كتابة الشهير " ثروة الامم " الذى نشر فى عام ١٧٧٦ بالاعتماد على قوى السوق والمبادلات الفردية وذلك من اجل زيادة التخصص وتقسيم العمل وبالتإلى تحقيق الكفاءة الإقتصادية سواء على المستوى الجزئى او الكلى . وتشكل افكار " ابن خلدون " و " آدم سميث " جوانب هامة ترتبط بسياسة الخصخصة مباشرة .(٢)

وكان من ابرز نماذج تطبيق الخصخصة بالنسبة للدول الصناعية المتقدمة هى تجربة بريطانيا، فقد بدأت برنامجا ضخما من عام ١٩٧٩ كان هدفه محدد يتمثل فى زيادة العائد وتخفيض الاقتراض الموجه إلى الشركات العامة، ثم اتسعت أهداف البرنامج للتخلص من معظم الأنشطة بما فيها الخدمات . كذلك نجد أن هذا الإتجاه قد وجد أرضا خصبة فى حكومة الرئيس ريجان فى الولايات المتحدة الأمريكية ، **ومن ابرز** الدول النامية التى قامت بتطبيق الخصخصة فى امريكا الجنوبية مثل الارجنتين والبرازيل وشيلى وكولومبيا وكوستاريكا، وفى اسيا مثل الهند واندونيسيا وبنجلاديش وباكستان والفلبين، وفى افريقيا مثل كينيا وتنزانيا ونيجيريا وزامبيا وغانا، هذا إلى جانب بعض الدول العربية مثل تونس والمغرب ومصر .(٣)

وبالفعل فقد استطاعت بعض الدول النامية أن تضع خططا زمنية لخصخصة بعض شركات القطاع العام بها توافقا مع طلبات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى .

أثر الخصخصة على المتغيرات الإقتصادية الكلية :

لقد ذكرنا من قبل أن الإتجاه العام الذى بدأ يسود على الساحة الاقتصاية العالمية هو إتجاه نحو إقتصاد السوق والاعتماد على آليات العرض والطلب فى تحديد الاسعار والكميات مع إزالة القيود على تدفقات رؤوس الأموال والسلع والخدمات، وذلك من اجل التحول من الإقتصاد المخطط مركزيا والتى كانت تعتمد عليه أغلب الدول النامية فى تحقيق أهدافها الإقتصادية إلى إقتصاد السوق ، وبالطبع كان لابد من وجود تكاليف لهذا التحول، لذا فقد قام صندوق النقد الدولى والبنك الدولى بالإتفاق مع هذه الدول لمساعدتها على التحول لإقتصاد السوق وذلك بتقديم المساعدات الماليه من خلال التسهيلات والبرامج الخاصة بذلك مع فرض بعض الشروط التى يجب تنفيذها من قبل الدول النامية حتى يتسنى لها التمتع بمثل هذه التسهيلات من خلال ما يعرف ببرنامج " التثبيت الإقتصادى "

للصندوق وبرنامج " التكيف الهيكلى " للبنك الدولى، والمعروفين معا " ببرنامج الإصلاح الإقتصادى " .

ويلاحظ أن برامج التثبيت الإقتصادى والتكيف الهيكلى تتركز عادة حول ثلاثة أبعاد أساسية هى (٤) :-

١- تحرير النشاط الإقتصادى من القيود والضوابط التى تفرضها الدولة وتدعيم آليات إقتصاد السوق .

٢- تشجيع القطاع الخاص ليقوم بالدور الرئيسى فى النشاط الإقتصادى مع خصخصة المشروعات العامة المملوكة للدولة .

٣- استبدال استراتيجيات التنميه ذات التوجه الداخلى باستراتيجيات ذات توجه خارجى غايتها ادماج الإقتصاديات الوطنية للدول النامية فى الإقتصاد العالمى .

وكان واضحا رغبة الصندوق والبنك فى توجيه وتشجيع الدول النامية نحو إقتصاد السوق وتحرير النشاط الإقتصادى و الخصخصة ، ولقد تابع الصندوق والبنك – من خلال اشرافهما على برامج الإصلاح الإقتصادى للدول الناميه – تنفيذ هذه الشروط طبقا لالتزام هذه الدول تجاه الصندوق والبنك .

الأسباب التى شجعت الدول النامية على القيام بخصخصة الشركات العامة المملوكة للدولة :

هناك أسباب داخلية شجعت الدول النامية على القيام بخصخصة الشركات العامة المملوكة للدولة وهى :-

أولا : تزايد مديونية الشركات العامة بدرجة كبيرة جدا

فقد لوحظ تحقيق شركات القطاع العام لمديونيات وصلت لمستويات خطيرة جدا ، ويلاحظ أن معظم هذه المديونيات ناتجة عن زيادة الحصول على القروض من القطاع المصرفى ، خصوصا ما تتمتع به من سهولة فى الاجراءات اللازمة للاقتراض بحجة انها مضمونة من الحكومة ، هذا بالاضافة إلى أن معظم الشركات العامة لم تعد تستطيع تسديد ما عليها من ديون التى تمثل معظمها كما ذكرنا من قبل قــروض من البنوك ، لذا فانه يمكن القول أن إستمرار موقف هذه الشركات كما هو واختلال الهياكل التمويلية بها ربما كان سيجعل الأمر أكثر سوءا ، هذا فضلا عن اقتراب هذه الشركات من حالة الافلاس .

وعلى الرغم من وصول بعض هذه الشركات من حالة الافلاس بالفعل الا انه يتم الابقاء عليها بأى مبررات بسبب انها شركات عامة .

ثانيا : وجود عدد كبير من العمالة غير موظفة او ما يسمى بــ " البطاله المقنعة "

فقد لوحظ أيضا فى هذه الشركات إرتفاع عدد الموظفين والعمال الغير موظفين فى خدمة الإنتاج وهم زائدون عن الحاجة الإقتصادية لهذه الشركات، وتعرف هذه الفئة من الموظفين بــ " البطالة

المقنعة "، وبالطبع لهذه الظاهرة أسبابها المعروفة التى من اهمها التزام الدولة بتعيين الخريجين جميعهم رغم عدم حاجة الشركات الفعلية اليهم .

ثالثا : عدم جدوى بعض الشركات فى الإستمرار

لقد وصلت بعض الشركات العامة إلى حالة يجب عندها أن تتوقف عن النشاط ربما لأسباب إقتصادية او مالية او ظهور منافسين فى نفس المجال الإنتاجى من القطاع الخاص بتكنولوجيا حديثة ، بحيث يصبح الإستمرار فى الإنتاج عديم النفع والجدوى وتكون التصفية خير قرار يتخذ فى هذا المجال .

رابعا : الرغبة فى افساح المجال للقطاع الخاص ليقود تنمية الإقتصاد

بعد إنهيار الكتلة الإشتراكية وتفكك الإتحاد السوفيتى، اصبحت الرأسمالية كنظام إقتصادى هى البديل القائم والمتاح على الساحة الإقتصادية العالمية، وكانت هذه الاحداث هى المحرك الأساسى للدول النامية فى الإتجاه نحو تعميق مبدأ الحرية فى النشاط الإقتصادى واتاحة الفرصة للقطاع الخاص وذلك كما يرى انصار هذا الإتجاه لنجاحه فى التخصيص الكفء للموارد وقدرته على إدارة المشروعات بكفاءة وفاعلية كبيرة بحيث تقع عليه مهمة التنمية الإقتصادية للإقتصاد القومى ، وكانت الخصخصة واحدة من البرامج التى تشجع على ذلك .

خامسا : الرغبة فى زيادة ملكية القطاع الخاص ببيع ملكية الشركات العامة

وطبقا لما سبق ذكره فقد رغبت الدول النامية فى زيادة ملكية القطاع الخاص وبيع ما تمتلكه الدولة من شركات إلى القطاع الخاص ليتولى مهمة إدارة هذه الشركات وتقلص فعلا ما تحت يد الدولة من شركات .

وكما كانت هناك أسباب داخلية، فهناك أيضا أسباب خارجية شجعت الدول النامية على القيام بخصخصة الشركات العامة المملوكة للدولة وهى :-

أولا : الإتجاه العالمى نحو الحرية الإقتصادية القائمة على الليبراليه الجديدة

منذ بداية التسعينات من القرن الماضى بدأ الإتجاه نحو الحرية الإقتصادية المرتكزة على الايديولوجية الليبراليه الجديده NEW LIBERISM ، حيث أزالت الدول كافة القيود امام هذه الحرية و تم افساح المجال لرؤوس الأموال العالمية الخاصة فى حرية التحرك إلى أى دولة فى العالم .

ثانيا : سقوط النماذج الإقتصادية القائمة على التخطيط المركزى والملكية العامة

بالتحديد فى أواخر عام ١٩٨٩ سقط سور برلين و إنهار الإتحاد السوفيتى ، وكان هذان الحدثان من رموز إنهيار النظام الإشتراكى فى العالم والذى كانت تطبقه دول العالم الثانى ، والكثير من دول العالم الثالث (٥) ، وبعد ذلك بدأت هذه الدول فى التحول إلى النظام الرأسمإلى من خلال إزالة القيود امام التجارة الخارجية والإتجاه نحو الإقتصاد المفتوح .

وبالفعل قامت الدول النامية فى هذه الفترة، بالسير فى عملية الخصخصة من خلال برامج التثبيت الإقتصادى والتكيف الهيكلى كما صممها الصندوق والبنك مع تلك الدول .

ثالثا : طلب المنظمات الدولية ضرورة السير فى تطبيق الخصخصة

لقد طالب صندوق النقد الدولى والبنك الدولى بضرورة التزام الدول النامية بتطبيق برامج الإصلاح الإقتصادى التى قامت بتصميمها والتى تتضمن تحرير التجارة وتنفيذ الخصخصة وتحرير سعر الصرف ... وفى حالة عدم موافقة الدولة النامية على ذلك يوصى الصندوق والبنك الدول الدائنة (دول نادى باريس) بعدم تقديم اية قروض جديدة لتلك الدولة .

وكان تأثير عملية الخصخصة على الدول النامية كما يلى :-

١- بالنسبة للعمالة :

كان للخصخصة تأثيرا كبيرا على العمالة الموجودة بالشركات العامة وذلك لان المستثمرين الذين قاموا بشرائها كان هدفهم هو إدارة هذه الشركات بكفاءة عاليه عن طريق الوصول لادنى قدر من التكاليف واقصى قدر من الايرادات وذلك حتى يمكن تحقيق ارباح باقصى ما يمكن . ولما وجد المستثمرون وجود عمالة زائدة عن الحاجة الأمر الذى يؤدى إلى زيادة تكلفة الإنتاج وفى المقابل لا تزيد الإنتاجية ولا العائد، فما كان من المستثمرين الا أن وضعوا خططا مستقبلية للتخلص من تلك العمالة الزائدة عن الحاجة وذلك بتشجـــيع العمال على الخروج من تلك الشركات من خلال البرنامج المعـــروف بـــ " المعاش المبكر " وهو يعنى الخروج من الشركة مقابل تعويضات تصرف لهم فورا، وإذا لم يحقق هذا البرنامج الهدف منه وهو تقليل حجم العمالة فان المستثمرين يقوموا بالتخطيط للاستغناء عن العدد غير المرغوب فيه خلال فترات زمنية متتالية .

وكان تأثير هذه السياسات من قبل المستثمرين كبيرا جدا على معدل البطالة فى الدول النامية بسبب تسريح عدد كبير من العمال والموظفين وانضمامهم إلى طابور البطالة، واصبح هناك صف ثان من البطالة منضم للصف الأول – الذين يمثلوا خريجين مختلف الكليات والمعاهد والمدراس فى كل عام ولا يجدون اية وظائف .

ولقد زاحم هؤلاء العمال والموظفون (الذين تركوا أعمالهم بتلك الشركات من خلال برنامج المعاش المبكر) اصحاب المشروعات الصغيرة فى مجالات إنتاجية وخدمية معينة ومحدودة، حيث ازداد العرض بتلك المجالات مما ادى إلى إنخفاض هامش الربح الذى كانوا يحصلون عليه بدرجة ملحوظة .

٢- بالنسبة للشركات العامة الخاسرة :

كما أن المفروض أن يتم خصخصة الشركات الخاسرة والتى اثقلت بالمديونيات الكبيرة، الا انه قد تم البدء فى عملية الخصخصة بالشركات الناجحة أولا والتى تتمتع بهياكل إنتاجية قوية من خلال ادراتها الكفء والتى تكون اكثر جاذبية للمستثمرين لشرائها سواء كانت تخصص لمستثمر رئيسى او تعرض اسهمها فى البورصات الخاصة بتلك الدول .

إن إصلاح الشركات الخاسرة لكى يتم خصخصتها يتطلب الكثير من الجهد والوقت والمال للتخلص من المشاكل المالية التى تمر بها وتخفيض مديونياتها .

وكانت النتيجة العامة فى معظم الدول النامية هو خصخصة وبيع معظم الشركات الناجحة التى تتمتع بهياكل إنتاجية قوية ، وبقاء الشركات المثقلة بالديون والتى لا يتناسب العائد منها مع تكلفة تشغيلها .

مع ملاحظة أن أغلب تلك الشركات التى تم خصخصتها قد بيعت بأقل من سعرها السوقى وقد تم تقييم أصول تلك الشركات من خلال هيئات ومنظمات دولية ربما كان من مصلحتها تقييمها بسعر أقل لقيام جهات معينة بشراء تلك الشركات .

٣- بالنسبة للعائد المتحصل من خصخصة وبيع الشركات العامة :

من المفروض أن يتم توجيه العائد المتحصل من خصخصة وبيع الشركات العامة إلى إنشاء مصانع فى كافة المجالات الإنتاجية والخدمية التى يحتاجها الإقتصاد القومى فى الدول النامية ، بحيث يتم تشغيل هذه المصانع وارساء قواعدها وتثبيتها فى الاسواق سواء كان الإنتاج للاستهلاك المحلى او للتصدير، ثم بيع هذه الشركات وخصخصتها، وهكذا لتكون دورة مستمرة يتم من خلالها استكمال الهياكل الإنتاجية فى القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية والتكنولوجية اللازمة فى الإقتصاد القومى لتلك الدول .

ولكن عدم التخطيط الكفء لانفاق العائد المتحصل من الخصخصة من قبل معظم الدول النامية فى الاوجه الصحيحة له ، ادى إلى انفاقه فى جوانب لم يتم الاستفادة منها بمردود ايجابى على الإقتصاد القومى .

٤- بالنسبة للأثر النفسى على الأفراد وشعورهم تجاه الدولة :

لقد شعر الأفراد بالدول النامية باليأس والإحباط والخوف بسبب خصخصة وبيع الشركات العامة وتضارب البيانات والتصريحات الخاصة بها، لانه فى البداية يتم الاعلان عن الخصخصة لتكون الحل الوحيد والممكن بالنسبة لمشكلة المديونيات المتراكمة للشركات العامة والتى بلغت مستويات خطيرة قد يصعب معها الإستمرار فى التشغيل، لذلك فقد تم الاعلان عن خصخصة وبيع الشركات الخاسرة، اما الواقع الفعلى فقد تم البدء بالشركات الناجحة والقوية بسبب ضرورة اجتذاب المستثمرين لشرائها، ونتيجة لذلك شعر المواطنون بعدم وضوح وشفافية السياسة المعلنة بالنسبة للخصخصة ، كما شعروا بان جزءا من ثروة المجتمع قد تم بيعه بأقل من قيمته الحقيقية لصالح مجموعة من الافرد ، والطبقات .

أضف إلى ذلك تضارب البيانات والتصريحات من قبل الجهات المسئولة عن تنفيذ برنامج الخصخصة من حيث الفترة الزمنية التى تستغرقها عملية الخصخصة وعدد الشركات، والشركات التى سيتم البدء بها، والشركات التى ستبقى تحت يد الدولة .

كما أن عملية الخصخصة والبيع ذاتها قد اعطت احساسا باليأس والخوف والإحباط من قبل الأفراد بالدول النامية عن المستقبل والأوضاع الإقتصادية والظروف التى ستسود مستقبلا وعن مصير هؤلاء العمال الذين سيتم الاستغناء عنهم، واحوال العمال المستمرين بالشركات بعد خصخصتها، وإنتقال الإدارة والملكية من الدولة إلى القطاع الخاص الذى يستهدف أولا واخيرا الربح دون اية إعتبارات أخرى ويزداد القلق عند دخول المستثمرين الاجانب فى شراء تلك الشركات .

وبعد استبيان الآثار السلبية التى لحقت بالإقتصاديات القومية للدول النامية من جراء السير فى عملية الخصخصة، كان على الدولة أن تهتم بمعالجة الاختلالات الناتجة عن تنفيذ عملية الخصخصة وسنرى فى مبحث قادم اهمية دور الدولة لمراعاة البعد الإجتماعى وكيفية علاج الآثار السلبية الناتجة عن التحول إلى إقتصاد السوق لتخفيف العبء الإجتماعى لادنى درجة مع توزيع الخسائر على جميع الطبـــقات بالدولة حتى يتحـــقق الامن الإجتماعى المطلوب فى المجتمع .

الجزء الثانى : دور الدولة فى تحقيق التوازن الإقتصادى فى ظل العولمة

تحقيق التوازن الإقتصادى فى ظل العولمة :

يمكن للإقتصاد القومى أن يحقق التوازن الإقتصادى عن طريق تحقيق التوازن على المستويين التاليين :-

١- المستوى الداخلى .

٢- المستوى الخارجى .

وبتحقيق التوازن الداخلى والخارجى يتم تحقيق التوازن الإقتصادى العام كما سنرى فى الفقرات التالية :-

١- تحقيق التوازن الداخلى :

يمكن للإقتصاد القومى أن يحقق التوازن الداخلى عن طريق تحقيق التوازن بين الادخار والإستثمار، فشرط التوازن هنا هو :

الادخـــــــــار = الإستثمار

- ويعتمد الادخار على عاملين أساسين هما : الدخل، الميل الحدى للادخار، والميل الحدى للادخار هو الذى يحدد حجم ما يتم ادخاره من الدخل، ويتسم الميل الحدى للادخار بالإنخفاض فى الدول النامية نظرا لإرتفاع الميل الحدى للاستهلاك عموما .
- واما الإستثمار فيعتمد على الدخل وعلى سعر الفائدة .

وإذا بدأنا تحليلنا بالدخل، فإذا زاد الدخل فسيؤدى ذلك إلى زيادة الاستهلاك نظرا لان الميل الحدى للاستهلاك مرتفع، وتكون نسبة الزيادة فى الادخار قليلة، وبالتإلى فان تأثير الزيادة فى الدخل على الادخار محدودة التأثير .

وعلى الجانب الأخر فان زيادة الدخل تخلق طلبا على الإستثمار مما يؤدى إلى زيادته، اما بالنسبة لسعر الفائدة، فإذا انخفض سعر الفائدة فانه يؤدى إلى زيادة حجم الإستثمارات طالما أن معدل الكفاية الحدية لرأس المال لم يتغير ومادام هناك حافز للقيام بمثل هذه الإستثمارات من قبل المستثمرين .

فإذا حدثت زيادة فى عرض النقود ادى ذلك إلى إنخفاض فى سعر الفائدة مما يؤدى إلى تشجيع الإستثمار وزيادته الأمر الذى يترتب عليه زياده مضاعفة فى الدخل بفعل مضاعف الإستثمار مما يؤدى إلى زيادة الادخار .

إن ما يتم ادخاره لابد أن يستثمر بالكامل، ولكن المشكلة فى الدول النامية تكمن فى إنخفاض حجم الادخار عن الحجم المطلوب للإستثمار، ويصبح الحل هو الاختيار بين بديلين، اما تخفيض حجم الإستثمار حتى يتساوى مع حجم الادخار - وهذا البديل غير مجد فى الدول النامية نظرا لاحتياج الدول النامية لاقامة الإستثمارات حتى لا ينخفض الطلب الكلى، اما البديل الثانى فهو الاقتراض من الداخل او الخارج لزيادة الادخار حتى يتساوى مع الإستثمار . ومما لاشك فيه أن الاقتراض فى حد ذاته يمثل عبئا كبيرا على الموازنة العامة للدولة ويتمثل فى زيادة حجم الدين الخارجى وزيادة مبلغ

الفوائد المدفوعة والتى تتحملها الاجيال القادمة لسنوات طويلة – هذا إذا كان الاقتراض من الخارج – اما إذا كان الاقتراض داخليا عن طريق إصدار السندات الحكومية او اذون الخزانة، فهذا يعنى زيادة حجم الديون الداخلية وايضا زيادة حجم الفوائد المدفوعة هذا بخلاف أثر سحب الارصدة النقدية المتاحة فى السوق على إنخفاض حجم المعروض النقدى وبالتإلى إنخفاض حجم القوة الشرائية الذى يؤثر على حجم وكمية الإنتاج على المستوى الكلى .

ودور الدولة فى هذا الخصوص هو تحقيق التوازن بين الادخار والإستثمار، والحفاظ بمعدل التضخم فى مستوى متدنى لانه إذا زاد فسوف يضر ذلك بالإقتصاد القومى من خلال إنخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية للدولة، كما يؤدى إلى تآكل المدخرات المحلية نظرا لخصم معدل التضخم من السعر السائد للفائدة فى السوق المصرفى، ولذلك لابد للدولة أن تحافظ على مستوى معين ومنخفض لمعدل التضخم بحيث لايزيد عن حد معين بإستخدام أدوات السياسة النقدية المختلفة، ولا تقوم الدولة بطبع النقود لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة، ومحاولة تمويل عجز الموازنة بمدخرات حقيقية .

كما يجب أن يكون معدل نمو الإقتصاد القومى متجاوزا لمعدل النمو السكانى بثلاثة أضعاف على الأقل حتى يمكن تحقيق مستويات معيشية مرتفعة يشعر بها الأفراد فى الدول النامية ولتحقيق التقدم والتنمية الشاملة والمستدامة .

إن إنخفاض سعر الفائدة سوف يقلل من تكلفة إستخدام رأس المال وبالتإلى يسارع رجال الأعمال والمستثمرين على اقامة التوسعات فى المشروعات القائمة وايضا اقامة المشروعات الجديدة مما يزيد من حجم الإستثمارات عموما الأمر الذى يؤدى إلى زيادة حجم التشغيل، والتخوف الذى ينتاب واضعى السياسة الإقتصادية فى الدول النامية من أن تخفيض سعر الفائدة سيؤدى إلى إنخفاض فى المدخرات بالاجهزة المالية لا يعتريه الصحة بدرجة ١٠٠ %، حيث اثبتت بعض التجارب عدم تأثر المدخرات بالإنخفاض بعد تخفيض سعر الفائدة . ولكن ربما تكون المشكلة فى تفضيل الأفراد فى الاحتفاظ بالمدخرات بالعملات الاجنبية بدلا من العملة المحلية، ويكون من المهم فى هذا الصدد محاولة جذب الأفراد للاحتفاظ بمدخراتهم بالعملة المحلية عن طريق زيادة ثقة المجتمع فى عملته المحلية بالإستقرار الذى يمكن تحقيقه بالإصلاحات الهيكلية والمالية والنقدية والادارية والتشريعية .

٢- تحقيق التوازن الخارجى :

يمكن للإقتصاد القومى أن يحقق التوازن الخارجى عن طريق تحقيق التوازن بين الصادرات والواردات، فشرط التوازن هنا هو :

الصـــــادرات = الـــــواردات

ويلاحظ أن الدول النامية عموما تتسم باعتمادها على القطاع الزراعى وتصدير المواد الأولية علاوة على أن هياكلها الإنتاجية منخفضة المرونة، وفى ظل الظروف العالمية وسريان إتفاقيات الجات فان ذلك يقيد حجم الصادرات عن قابليته للزيادة، فيتدنى حجم الصادرات عموما ، نظرا لان زيادة الصادرات اعتمادا على الزراعة والمواد الخام لا يحقق الهدف المنشود .

اما بالنسبة للورادات فتتسم إقتصاديات الدول النامية بقابليتها لزيادة الواردات التى تتمثل نسبة كبيرة منها فى استيراد المواد الغذائية، وجزء فى استيراد السلع الوسيطة والإستثمارية مما يجعل حجم الواردات يتعاظم خصوصا مع إزالة القيود والرسوم الجمركية على الواردات .

– ومما سبق يتضح لنا زيادة حجم الواردات عن حجم الصادرات مما يظهر عجزا فى الميزان التجارى دائما ، ومن الجدير بالذكر أن هذا العجز ليس عجزا مؤقتا نتيجة لظروف ما قد تنتهى سريعا، وانما سوف يظهر هذا العجز بصفة دائمة ويتراكم سنة بعد أخرى طالما أن حجم الواردات يفوق حجم الصادرات ولذلك يسمى بالعجز الدائم او العجز الهيكلى، وليس من المتوقع فى الاجل القصير او المتوسط قدرة الدول النامية فى تحسين وضعها بالنسبة للميزان التجارى بزيادة الصادرات وتخفيض الواردات الا فى مستويات محدودة .

هذا وتقوم الدول بإستخدام الميزان الجارى و ميزان الخدمات حتى يسد الفائض المتحقق منه جزءا من العجز الناتج فى الميزان التجارى .

إن عجز الموازنة العامة للدولة لا يجب أن يصل لمستويات كبيرة نظرا لان ذلك يؤثر بالطبع على المتغيرات الإقتصادية الكلية، ويجب فى هذا الخصوص الحفاظ على نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلى الإجمالى بحيث لا يزيد عن حد معين حتى لا يمتص أى تقدم للإقتصاد القومى .

على الرغم من قيام معظم الدول النامية بتحرير اسعار الصرف لعملتها الا انه لا يجب الإسراف فى هذا التحرير لان قدرة الإقتصاد لا تزال محدودة بالنسبة لإستيعاب التغيرات الداخلية والخارجية التى تؤثر على سعر الصرف ، وما يجب اخذه فى الإعتبار أن زيادة سعر الصرف له الكثير من الآثار السلبية التى تلحق بالإقتصاد القومى للدولة النامية، وما يقال من أن تحفيض قيمة العملة المحلية يفيد الإقتصاد عن طريق زيادة الصادرات وإنخفاض الواردات، فهذه مقولة يشوبها الكثير من الخطأ نظرا لان هيكل الجهاز الإنتاجى للدول النامية مازال مشوها وغير مرن ، ولا يستوعب إنخفاض قيمة العملة الوطنية .

وفيما يلى الشروط الواجب توافرها لنجاح سياسة تخفيض سعر الصرف فى زيادة الصادرات وتخفيض الواردات (٦) :-

١- ثبات مستوى الاسعار المحلية او زيادتها بمعدل أقل من معدل التخفيض فى سعر الصرف.
٢- وجود مرونة كبيرة فى الطلب على الصادرات المحلية .
٣- وجود مرونة كبيرة فى عرض الصادرات المحلية .
٤- وجود مرونة كبيرة فى الطلب على الواردات من الخارج .
٥- وجود مرونة كبيرة فى عرض الواردات من الخارج .
٦- سيادة المنافسة الكاملة فى سوق الصادرات المحلية .
٧- عدم مواجهة سياسة التخفيض بسياسة مضادة من الدول المنافسة .

المبحث الثانى : إندماج اقتصاديات الدول النامية فى الإقتصاد العالمى

لقد بدأت الدول النامية منذ بداية التسعينات فى التحول إلى نظام السوق وإزالة القيود المفروضة على الإقتصاد القومى لكى تندمج فى الإقتصاد العالمى، وسوف نناقش فى هذا المبحث إندماج الإقتصاد القومى فى الإقتصاد العالمى، ويتم تقسيم هذا المبحث إلى جزئين هما :-

الجزء الأول : دور الدولة فى إندماج الإقتصاد القومى فى الإقتصاد العالمى .

وذلك من خلال التعرض للموضوعات التالية :-

١- إعادة هيكلة الإقتصاد القومى من خلال برامج الإصلاح الإقتصادى .
٢- إندماج إقتصاديات الدول النامية فى العولمة .
٣- الدخول فى منظمة التجارة العالمية ، والإتفاقيات التجارية الإقليمية .
٤- التدفقات الرأسمالية إلى اسواق الدول النامية .

الجزء الثانى : الآثار المترتبة للإندماج فى الإقتصاد العالمى .

وذلك من خلال التعرض للموضوعات التالية :-

١- الآثار السلبية للإندماج فى الإقتصاد العالمى .
٢- الأزمات المالية فى العالم وأثرها على الإقتصاديات القومية للدول النامية .
٣- دور الشركات دولية النشاط وحركة الإندماجات العالمية وتأثيرها على الدول النامية
٤- تخطيط الدول الصناعية المتقدمة للنظام العالمى الجديد .
٥- اساليب الدول الصناعية المتقدمة لمنع صادرات الدول النامية من النفاذ اليها .

الجزء الثالث : دور الدولة فى معالجة وتخفيض الآثار السلبية للإندماج فى الإقتصاد العالمى .

وذلك من خلال التعرض للموضوعات التالية :-

١- دور الدولة فى إعادة التوازن الداخلى للإقتصاد القومى .
٢- ضرورة دخول الدول النامية فى تكتلات إقتصادية قوية .
٣- دور المنظمات الاهلية (غير الحكومية) فى تحقيق التنمية الشاملة .

obeikan.com

الجزء الأول : دور الدولة فى إندماج الإقتصاد القومى فى الإقتصاد العالمى

١- إعادة هيكلة الإقتصاد القومى من خلال برامج الإصلاح الإقتصادى

بعد ظهور أزمة المديونية الخارجية للدول النامية فى منتصف الثمانينيات من القرن الماضى تحركت الدول الصناعية المتقدمة مع المنظمات الإقتصادية الدولية سريعا فى محاولة منها لحل هذه الأزمة، فقد بلغت مديونية الدول النامية مستويات خطيرة جدا اثقلت إقتصاديات الدول النامية فعلا ووصلت لمرحلة لم تستطع فيها الإستمرار فى سداد تلك المديونيات الخارجية الخاصة بها .

لذلك قام كلا من صندوق النقد الدولى و البنك الدولى بدور هام فى هذا الشأن واستطاعا الإتفاق مع معظم الدول النامية على جدولة مديونياتها المستحقة عليها مع الغاء جزء منها بموافقة الدول الدائنة، مع ضرورة التزام الدول النامية بتنفيذ برامج الإصلاح الإقتصادى التى تتركز فى برامج التثبيت الإقتصادى والتكيف الهيكلى وهى البرامج التى صممت بواسطة الصندوق والبنك الذين يروا تناسب هذه البرامج مع ظروف كل دولة على حدة ، ولكن بالاحتكام إلى الواقع فان هذه البرامج متشابهه فى كثير من شروطها والاختلافات طفيفة جدا .

وفيما يلى سوف نذكر اهم **مكونات برامج الإصلاح الإقتصادى** فيما يسمى ببرامج التثبيت الإقتصادى للصندوق والتكيف الهيكلى للبنك كما يلى (٧) :-

١- **خفض الانفاق العام** : عن طريق تقليص او الغاء الدعم الحكومى للسلع والخدمات وعن طريق تقليص الانفاق الموجة إلى الخدمات الإجتماعية وخاصة الصحة والتعليم .

٢- **زيادة الضرائب .**

٣- **تحرير الاسعار بحيث تترك لآليات العرض والطلب .**

٤- **تخفيض قيمة العملة الوطنية و الغاء الرقابة على الصرف .**

٥- **تحرير التجارة الخارجية .**

٦- **رفع يد الدولة عن مسألة التوظيف .**

٧- **تشجيع القطاع الخاص .**

٨- **خصخصة المشروعات العامة المملوكة للدولة .**

٩- **التخلى عن حماية الصناعة الوطنية .**

وهذه المكونات السابق الاشارة اليها هى الأساس لأى برنامج إصلاح إقتصادى يفرضه الصندوق والبنك على اي دولة نامية فى سبيل تقديم ما يلزمها من قروض وتسهيلات لتمويل مختلف الأنشطة الإقتصادية و تمويل عجز الموازنة، ومن الواضح أن هذه البرامج تستهدف تهيئة الإقتصاد ليتحول نحو إقتصاد السوق .

وإذا كان صندوق النقد الدولى والبنك الدولى قد قاما بوضع برامج الإصلاح الإقتصادى بناء على الظروف الإقتصادية الخاصة بالدول كما هو معلن الا انه يمكن ملاحظة أن لكل دولة وضعها الإقتصادى والإجتماعى والسياسى المميز والذى يختلف مع الدول الأخرى، وكما ذكرنا سابقا أن الدول النامية تسعى إلى تهيئة إقتصادها من الإقتصاد القائم على التخطيط المركزى ليتوافق مع الإقتصاد الحر بأقل تكلفة وخسائر ممكنة وخصوصا تلك التكلفة التى تتحملها الطبقات الفقيرة فى المجتمع، ولذلك كان لابد اجراء هذا التحول فى الإقتصاد بصورة تدريجية حتى يمكن تعبئة الرأى العام الداخلى فى إتجاه هذا التحول وبدون حدوث اية اضطرابات وبدون تأثيرات سلبية على

الإعتبارات الإجتماعية . ولذا فاننا نرى أن المكونات السابق الاشارة اليها لبرامج الإصلاح الإقتصادى التى اقترحها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى لا تتناسب مع الظروف الخاصة بالدول النامية على المستوى الكلى ، وايضا مع كل دولة على حدة .

وفيما يلى سنقوم بشرح مكونات برامج الإصلاح الإقتصادى التى تدعو إلى التحرر الإقتصادى والإتجاه نحو تكامل وإندماج الإقتصاديات القومية للدول النامية فى الإقتصاد العالمى وتأثيرها على الإعتبارات الإقتصادية للدول النامية كالاتى :-

١- **خفض الانفاق العام** : يرى الصندوق والبنك ضرورة خفض الدولة للانفاق العام عموما وذلك بهدف تخفيض حجم العجز فى الموازنة العامة للدولة، ويتم هذا عن طريق تخفيض الدعم الحكومى للسلع والخدمات ، وفى الواقع أن هذا له بالفعل العديد من الآثار الايجابية على المستوى الإقتصادى للدولة ، الا أن مسألة تخفيض الدعم الموجه للسلع والخدمات يجب أن تتناوله الدولة بالدراسات المستفيضة لما له من آثار على الإعتبارات الإقتصادية الأخرى وكذا الإعتبارات الإجتماعية والسياسية هذا بخلاف دور الدولة تجاه مواطنيها .

٢- **زيادة الضرائب** : يرى الصندوق والبنك ضرورة زيادة الضرائب بهدف تخفيض حجم العجز فى الموازنة العامة للدولة ، وإذا كان ذلك صحيحا من جهة زيادة ايرادات الدولة وزيادة قدرتها على سداد التزاماتها ومقابلة حجم انفاقها الكبير، الا أن أثر زيادة الضرائب سيظهر نتائج سلبية على نواحى أخرى مثل إنخفاض ما لدى الأفراد من نقود وبالتالى إنخفاض القوة الشرائية الأمر الذى يؤدى إلى إنخفاض الطلب الكلى .

ودور الدولة فى هذا الخصوص هو دراسة إمكانية زيادة الضرائب التى تؤدى لزيادة ايرادات الدولة ، بحيث يكون ذلك فى حدود معينة وفى ظروف محددة مثل أن يكون هناك رواج إقتصادى وتوسع إئتمانى بحيث تسهم الزيادة المتوقعة للضرائب فى ضبط السوق النقدى وتحجيم معدل التضخم عند حدود معينة وتخفيض حجم السيولة النقدية المتاحة فى السوق ، اما إذا كان هناك ركود إقتصادى وإنكماش إئتمانى فلن يكون الأمر مجديا .

٣- **تحرير الاسعار لتترك لآليات العرض والطلب** : يرى الصندوق والبنك انه يجب ترك اسعار السلع والخدمات تتحدد طبقا لقوى العرض والطلب بحيث تنسحب الدولة من مسألة تحديد الاسعار تحديدا لا يتناسب مع تكاليف هذه السلع والخدمات وذلك لان السعر الذى تحدده الدولة لا يأخذ فى الإعتبار تكاليف التشغيل وحسن تخصيص الموارد .

ويجب أن نذكر هنا أن السبب فى مسألة تحديد الدولة لاسعار بعض السلع هو التزامها الإجتماعى نحو المجتمع بتوفير سلعا محددة لتكون فى متناول الطبقات المتوسطة والفقيرة وخصوصا السلع الضرورية والتى يعتمد عليها الأفراد اعتمادا كليا فى معيشتهم مثل الخبز، الارز، السكر، الزيت .

٤- **تخفيض قيمة العملة الوطنية فى الدول النامية والغاء الرقابة على الصرف** : يجب أن نميز هنا بين تخفيض قيمة العملة DEVALUATION وبين إنخفاض قيمة العملة DEPRECIATION حيث أن تخفيض العملة يعنى اتخاذ قرار من قبل السلطات النقدية المختصة بتخفيض قيمة مبادلة العملات الاجنبية بالعملة الوطنية، اما إنخفاض قيمة العملة فهو إنخفاض طبيعى بدون تدخل إرادى من جانب السلطات النقدية المختصة ، ويطلب الصندوق والبنك من الدول النامية تخفيض قيمة العملة الوطنية بحجة أن ذلك يفيد فى امرين هما زيادة الصادرات وتخفيض الواردات ، كما يطلبوا أيضا الغاء الرقابة على تحديد سعر الصرف وتركه يتحدد تلقائيا طبقا لظروف السوق . ولكن يلاحظ أن أثر

تخفيض قيمة العملة فى زيادة الصادرات وتخفيض الواردات فى الدول النامية محدود للغاية بسبب عدم مرونة الاجهزة الإنتاجية بها .(٨)

ونلاحظ أن الدول النامية تتبع نظام الرقابة على الصرف لان ذلك يتناسب مع الظروف المالية والنقدية فى إقتصادها ، وعلى الرغم من اتبعاها لنظام اسعار الصرف الثابتة فى فترات سابقة ، الا انه بعد أزمة المديونية الخارجية فى منتصف الثمانينات طلب الصندوق من خلال برامج الإصلاح الإقتصادى تعويم سعر الصرف وتركه يتحدد تبعا لقوى العرض والطلب ، وبالفعل فقد قامت بعض الدول النامية بتعويم اسعار الصرف الخاصة بعملتها واحتفظت بسعر صرف مرن يعكس الأوضاع المتغيرة فى الساحة الإقتصادية العالمية ، ولكن فى حدود معينة حيث ما زالت الدول النامية تعانى من وجود اختلالات فى الهياكل الإنتاجية والمالية والنقدية .

وعموما يجب الا يزيد سعر الصرف عن حد معين حتى لا يستنزف الإقتصاد موارده النقدية من العملات الاجنبية بدون ثمن (وذلك بقيام البنك المركزى بتوجيه كميات كبيرة من النقد الاجنبى إلى السوق لإعادة سعر الصرف إلى ما كان عليه وبالطبع هذه الكميات يتم سحبها من الاحتياطى النقدى للدولة ، ذلك الاحتياطى الذى يؤمن إستقرارها الإقتصادى والمإلى ويعطى الامان للمستثمرين الاجانب) .

كما يجب أن يكون هناك إستقرار فى سعر الصرف، لان تغير سعر الصرف بإستمرار فى الدول النامية يفقدها إستقرارها الإقتصادى والمإلى والنقدى ويفقد مواطنيها ثقتهم فى عملتهم الوطنية وتفضليهم الدائم لحيازة ما يمتلكونه من أموال بالعملات الاجنبية وخصوصا الدولار واليورو، مما يجعل هناك دائما طلبا متزايدا على تلك العملات .

إن الثبات والإستقرار فى سعر الصرف من اهم مقومات الإقتصاد القومى والذى على أساسه تتنامى الصادرات، كما أن اتمام كل المعاملات التجارية على أساس سعر صرف واحد ومعروف وثابت يؤدى إلى زيادة ثقة المستثمرين ورجال الأعمال فى عملتهم الوطنية، و يعطى الاشارة الخضراء لتحفيز الإستثمارات الاجنبية للإستثمار بالدولة .

٥- **تحرير التجارة الخارجية** : فمعناها الغاء كافة القيود التى تفرض على التجارة الخارجية، أى على الواردات، لان الصادرات تهتم الدولة بزيادتها لاقصى درجة ولن تضع بالطبع اية قيود عليها حيث أن زيادتها من مصلحة الدولة أساسا، ولكن الواردات تفرض عليها القيود بأنواعها المختلفة من قيود جمركية وقيود كمية وقيود ادارية، ويطلب الصندوق الغاء هذه القيود لتحرير التجارة الخارجية حتى تتكامل دول العالم لتكون وحدة واحدة او قرية واحدة صغيرة وحتى يتسع السوق ليشمل اسواق العالم باكمله فى منافسة عادلة يسود فيه المنتج الأقوى الذى يتميز بالجودة الاعلى والسعر الارخص، هذا ما يتم الاعلان عنه، ولكن هناك ملاحظة هامة جدا الا وهى انه لن تستطع الدول النامية بما تحتوية من هياكل إنتاجية مشوهه وغير مرنة أن تنافس فى السوق العالمية نظرا لان منتجاتها تواجة منتجات الدول الصناعية المتقدمة التى يتميز إنتاجها بجودة عالية وسعر أقل، فيما عدا دول جنوب شرق اسيا التى استطاعت اختراق الاسواق بسبب تميز منتجاتها بالجودة و السعر، كما أن إزالة القيود على الواردات معناها دخول منتجات مستوردة للإقتصاد القومى بسعر رخيص وجودة عاليه ولن تستطع المنتجات المحلية مهما كان منافستها وبالتإلى ستسود هذه السلع المستوردة فى الاسواق المحلية مما يتسبب فى اغلاق المصانع المحلية لعدم القدرة على المواجهة والمنافسة .

٦- **رفع يد الدولة عن مسألة التوظيف** : يرى الصندوق والبنك انه لابد للدولة أن تتخلى عن التزاماتها بخصوص تعيين الخريجين، هذه السياسة التى التزمت بها منذ تطبيق الإشتراكية، وسوف نرى فى المبحث التإلى تأثير ذلك على الإعتبارات الإجتماعية للدولة

٧- **تشجيع القطاع الخاص** : كما يروا أيضا وجوب اتاحة الفرصة للقطاع الخاص ليتولى القيام بالتنمية الإقتصادية المطلوبة فى الدولة بديلا عن دور الدولة فى هذا الصدد، ومن الملاحظ زيادة نسبة ما يقوم به القطاع الخاص فى التنمية فى السنوات الاخيرة، ومن الجدير بالذكر أن اطلاع القطاع الخاص بمهام ومسئوليات التنمية الإقتصادية فى الإقتصاد القومى هو من مظاهر الإندماج فى ظل العولمة .

٨- **خصخصة المشروعات العامة المملوكة للدولة** : لقد سبق الحديث عن الخصخصة فى المبحث الأول ورأينا تأثير الخصخصة على بعض المتغيرات الإقتصادية للإقتصاد القومى .

٩- **التخلى عن حماية الصناعة المحلية** : يطلب الصندوق والبنك من الدول النامية أن لا تقوم بحماية صناعاتها المحلية التى يجب أن تترك لتعتمد على قوى السوق وآليات العرض والطلب ، ولكن يتضمن تدخل الدولة فى النشاط الإقتصادى حماية الصناعة الوطنية وذلك بمنح هذه الصناعات المختلفة الامتيازات والدعم حتى تستطيع الصناعة الوطنية أن تواجة وتنافس فى السوق العالمية بقوة، وتوجد العديد من الصناعات بالدول النامية التى لا تزال فى مراحل النمو والنشأة الحديثة بحيث تكون فى حاجة ماسة لمساعدة الدولة حتى تستطيع أن تقف بثبات ليس فى السوق العالمية فقط انما المحلية ايضا، كما توجد صناعات أخرى غير ناشئة ولكن لم تصل بعد للحجم الامثل الذى تتدنى معه تكاليف الإنتاج وتتزايد معه معدلات الارباح بحيث فى النهاية تقدم منتجا بسعر رخيص نسبيا وذا جودة عالية، وتوجد العديد من السلع التى تحتاج لمساندة الدولة سواء كانت هذه المساندة فى صورة مادية او فى صورة تسهيلات معينة او اعفاء من الضرائب والرسوم المقررة على صناعات أخرى، وفى هذا الصدد نود أن نذكر انه بالرغم من ضرورة حماية الصناعة المحلية بالدول النامية الا انه لا يجب الإسراف فى تلك الحماية او تطول فترتها حتى لا تعتمد عليها الصناعات اعتمادا يجعلها تهمل تطوير وتحديث منتجاتها .

يتضح مما سبق أن ما يطلبه صندوق النقد الدولى والبنك الدولى من إصلاحات فى إقتصاديات الدول النامية لا يتناسب مع ظروفها الإقتصادية، وعليها أن تقوم بالتفاوض مع الصندوق والبنك حتى يمكن الوصول لبرامج إصلاح إقتصادى تكون اكثر ملاءمة لظروفها الإقتصادية والإجتماعية، او تقوم هى بتصميم برامج إصلاح إقتصادى ملائمة لمرحلة التطور الإقتصادى التى تمر به وتحدد فيه أهدافها وأولويات ما يتحقق منها .

كما أن الإتجاه العالمى نحو عولمة الدول القومية لتصبح جزءا من قرية عالمية واحدة حسب ما تفرضه العضوية فى منظمة التجارة العالمية، به من المساوىء العديدة للدول النامية لان انفتاحها على السوق العالمية سوف يكلفها الكثير والكثير وخصوصا انها لن تستفيد كثيرا من هذه الميزة وهى الغاء القيود على الواردات نظرا لان هناك من القيود المفروضة على الواردات من قبل الدول المتقدمة فى غير محلها وانما فرضت لمجرد حماية بعض الصناعات او الفئات بالدول المتقدمة بالرغم من عدم إتفاقها مع المبادىء التى نصت عليها منظمة التجارة العالمية .

٢- إندماج إقتصاديات الدول النامية فى العولمة

بالنظر إلى الاحداث والتطورات الإقتصادية فى النصف الثانى من القرن العشرين وخصوصا فى العشرين سنة الاخيرة منه، سنجد تحولا خطيرا فى الإتجاه بالإقتصاديات القومية للدول النامية نحو الإندماج فى الإقتصاد العالمى، فقد قامت بارساء قواعد الحرية الإقتصادية، وخففت من القيود المفروضة على التجارة وأزالت العوائق والحواجز التى كانت تقف حائلا نحو تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول، كما قامت الكثير من الدول النامية بالانخراط فى الاسواق المالية العالمية حيث قامت بتحرير اسواقها المالية

وقد اختلفت الدول النامية فى درجات التحرر الإقتصادى وسرعة الإندماج فى الإقتصاد العالمى، حيث توجد دول اسرع فى عملية تحولها وإندماجها من دول أخرى .

ويوضح الجدول التإلى سرعة تكامل الدول النامية فى العولمة

خلال الفترة من اوائل الثمانينات إلى اوائل التسعينات (٩) :-

الإقليم / نوع التكامل	شرق اسيا	جنوب اسيا	امريكا اللاتينية والكاريبى	الشرق الاوسط وشمال افريقيا	افريقيا	أوربا واسيا الوسطى	المجموع
سريع	٦	٣	٥	٢	٢	٥	٢٣
معقول	--	٢	٥	٤	١٠	٢	٢٣
ضعيف	٣	--	٩	٢	١٠	--	٢٤
بطىء	--	--	٢	٥	١٤	٢	٢٣
المجموع	**٩**	**٥**	**٢١**	**١٣**	**٣٦**	**٩**	

يوضح هذا الجدول أن هناك ٢٣ دولة اندمجت إندماجا سريعا فى العولمة منهم ٦ دول من دول شرق اسيا، اما الدول التى اندمجت إندماجا معقولا فيبلغ عددها ٢٣ دولة أيضا ونصل عدد الدول الافريقية إلى ١٠ دول فى هذا المستوى من الإندماج، اما الدول التى اندمجت إندماجا ضعيفا فبلغ عددها ٢٤ دولة كان النصيب الاعظم فى هذا المستوى افريقيا حيث بها ١٠ دول ايضا، اما الدول التى اندمجت إندماجا بطيئا فبلغ عددها ٢٣ دولة، وكان عدد الدول الافريقية ١٤ دولة .

٣- الدخول فى منظمه التجاره العالميه و الإتفاقيات التجاريه الإقليميه

من المعروف أن أنواع الإتفاقيات ثلاثة ، فاما أن تكون ثنائية بين دولتين تتفقان على اقامة تعاون مشترك فى مجال او اكثر ، واما تكون إقليمية بين مجموعة من الدول لتحقيق نفس الهدف ، واما أن تكون دولية .

ويلاحظ أن منظمة التجارة العالمية قد اعطت مزايا للإتفاقات الدولية ، وإذا كانت معظم دول العالم الكبرى تسعى لتشكيل وتكوين تكتلات إقتصادية كبرى حتى تستطيع التعامل مع بقية دول العالم من منطلق القوة الإقتصادية وتستفاد من المزايا السابق ذكرها ، مثل ما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بعمل تكتل بينها وبين كندا وانضمت لهما المكسيك بعد ذلك فيما يسمى بـــ " النافتا " NAFTA وهى NORTH AMERICA OF FREE TRADE AREA ، الذى بدأ سريانه إعتبارا من يناير ١٩٩٤ وتهدف الولايات المتحدة أساسا من هذا التكتل إلى الحفاظ على قوتها وهيمنتها على دول العالم مقابل التكتل الاوربى والتكتل الاسيوى .

كما يوجد تكتل إقتصادى أخر وهو أقوى التكتلات الإقتصادية على مستوى العالم الان وهو الإتحاد الاوربى E U .(١٠)

٤- التدفقات الرأسمالية إلى اسواق الدول النامية

وما يدل أيضا على إندماج الدول النامية فى العولمة هو حجم التدفقات الرأسمالية التى استثمرت باسواق تلك الدول ، ومن المعروف أن الدول النامية تحتاج لان تمول إستثماراتها ومشروعاتها التنموية لإستمرار تحقيق التنميه المستدامة ولكن لا تكفى المدخرات المحلية فى تمويل هذه الإستثمارات لذا كان من الضرورى البحث عن اوجه تمويلية أخرى من الخارج ، وهى تلك التدفقات الرأسمالية الخارجية التى يتم إستثمارها فى الدول النامية .

ولقد زادت التدفقات الرأسمالية منذ بداية التسعينات وحتى عام ١٩٩٦ ، وقد حدث هذا بسبب ما ذكرناه سابقا من اقدام تلك الدول على التحول إلى النظام الرأسمإلى الحر والاعتماد على آليات السوق ، والجدول المبين ادناه يوضح حجم هذه التدفقات التى تم إستثمارها باسواق تلك الدول حسب السنوات طبقا لما يلى :-

توزيع مقارن للتدفقات الرأسمالية إلى الاسواق الناشئة
مقـــارنة من بدايـــــة التسعيـــنات وحتى عام ١٩٩٦ (١١)

مليار دولار

مجموعات الدول / السنة	الدول الافريقية	الدول الاسيوية	دول الشرق الاوسط وأوربا	دول امريكا اللاتينية	الدول ذات الإقتصاديات الإنتقالية
١٩٩٠	٢.٩	٢١.٤	٧.٠	١٠.٣	٤.٢
١٩٩١	٥.٥	٣٧.٧	٧٣.٣	٢٤.٩	١.٦-
١٩٩٢	٥.٧	٢٢.٤	٤٢.٨	٥٥.٥	٧.١
١٩٩٣	٤.٧	٥٩.٥	٢٤.١	٦١.٧	١٠.٩
١٩٩٤	١٢.٧	٧٥.١	١.١ -	٤٤.٩	١٥.٤
١٩٩٥	١٢.٦	٩٨.٩	١٥.٣	٣٥.٧	٢٩.١
١٩٩٦	٩.٠	١٠٦.٨	٢٢.٢	٧٧.٧	١٩.٤
إجمالى التدفقات	٥٤.١ OVE)	OVE) ٤٢١.٨	١٨٣.٦ OVE)	٣١٠.٧ VE)	دفقات□□٨ %
النسبة لكل مجموعة	٥ %	٤٠ %	١٧ %	٣٠ %	٨ %

تم تقسيم الاسواق الناشئة إلى خمسة مجموعات وهم الدول الافريقية، والدول الاسيوية، ودول الشرق الاوسط وأوربا، ودول امريكا اللاتينية، والدول ذات الإقتصاديات الإنتقالية ويلاحظ أن التدفقات الرأسمالية المتجهة إلى تلك الاسواق الناشئة بلغ اجماليها ١٠٥٤.٧ مليار دولار خلال السنوات من ١٩٩٠ وحتى عام ١٩٩٦ ، كما يلاحظ استئثار مجموعة الدول الاسيوية بالنصيب الأكبر من تلك التدفقات الرأسمالية حيث بلغت اجماليها خلال تلك الفترة ٤٢١.٨ مليار دولار بنسبة قدرها ٤٠ % من إجمالى التدفقات – ويرجع ذلك إلى إندماج الدول الاسيوية فى العولمة بدرجة أكبر من الدول الأخرى وخصوصا دول جنوب شرق اسيا مما جذب حجم أكبر من رؤوس الأموال إلى اسواقها ، وتحتل مجموعة دول امريكا اللاتينية المركز الثانى بعد الدول الاسيوية فى جذب رؤوس الأموال العالمية حيث بلغت ٣١٠.٧ مليار دولار بنسبة قدرها ٣٠ % من إجمالى التدفقات – ويرجع ذلك أيضا إلى إندماج تلك الدول فى العولمة ولكن بدرجة أقل من مثيلتها الاسيوية وبالاخص البرازيل والارجنتين وشيلى ، ثم تأتى مجموعة دول الشرق الاوسط وأوربا بحجم تدفقات بلغ اجماليه ١٨٣.٦ مليار دولار بنسبة قدرها ١٧ % من إجمالى التدفقات ، وبعد ذلك مجموعة الدول ذات الإقتصاديات الإنتقالية مثل روسيا وقد بلغ حجم التدفقات المتجه اليها ٨٤.٥ مليار دولار بنسبة قدرها ٨ % من إجمالى التدفقات ، واخيرا تأتى مجموعة الدول الافريقية حيث بلغت إجمالى التدفقات الرأسمالية المتجهة إلى اسواقها ٥٤.١ مليار دولار فقط خلال تلك الفترة بنسبة قدرها ٥ % من إجمالى التدفقات – ويرجع ذلك إلى إندماج تلك الدول فى العولمة بدرجة قليلة جدا عن أى مجموعة دول أخرى مما

يجعلها غير جاذبة لرؤوس الأموال والإستثمار ، لذا تعتبر الدول الافريقية محرومة من رؤوس الأموال اللازمة لاقامة المشروعات والإنتاج لاحداث التنمية الضرورية لتخفيض معدل الفقر الشديد الذى تعانى منه شعوبها .

obeikan.com

١- الآثار السلبية للإندماج فى الإقتصاد العالمى

بالطبع فان لعملية الإندماج فى الإقتصاد العالمى وتحرير التجارة والاعتماد على السوق فى تحديد الاسعار ، لها آثارها السلبية على إقتصاديات الدول النامية ، وفيما يلى بعض هذه الآثار :-

أ- سوء توزيع الثروة والدخل :

بالنظر إلى الاحصائيات التى تم الحصول عليها من تقارير البنك الدولى لعام ١٩٩٧ (١٢)، نلاحظ وجود اختلال صارخ فى توزيع الثروة والدخل على المستوى الدولى كما يلى :-

- **إن ٢٠ %** من سكان العالم والذين يتركز أغلبهم فى الدول المتقدمة يملكون ٨٠ % من الناتج الإجمالى العالمى، اما الـ ٨٠ % من سكان العالم والذين يتركز أغلبهم فى الدول النامية فلا يتجاوز نصيبهم ٢٠ % من الناتج الإجمالى العالمى .
- تقدر دراسات أخرى أن نحو ٣٥٨ فرد فى العالم يملكون قدرا من الثروة يساوى ما يملكه نحو ٢.٥ مليار نسمة من سكان العالم .
- كما تؤكد الدراسات أن نحو ١.٣ مليار نسمة من سكان العالم يحصلون على أقل من دولار واحد يوميا لمواجهة نفقات معيشتهم .

اما على مستوى الدول النامية ، فتوجد فى كل دولة على حدة اختلال واضح فى عملية توزيع الثروة و الدخل ، حيث يستحوذ عدد قليل من الأفراد على معظم ثروات الدولة كما يذهب اليهم عوائد الإنتاج ولا يتبقى لبقية أفراد المجتمع الا النسبه القليلة من الدخل .

ب- زيادة حجم الديون الخارجية واعبائها سنويا :

يلاحظ أن تزايد حجم الديون الخارجية المستحقة على الدول النامية عاما بعد أخر وبالتالى تزيد معها الأعباء السنوية الخاصة بهذه الديون ، الأمر الذى يثقل كاهل تلك الدول ويعوقها عن الإستمرار فى التنمية الإقتصادية بهذا الكم الكبير من الديون وخدمته ، وفيما يلى جدول يوضح حجم الديون الخارجية للدول النامية والمتحولة إقتصاديا من النظم الإشتراكية إلى نظام السوق الحر من عام ١٩٩٤ وحتى ١٩٩٩ كما يلى (١٣) :-

حجم الديون الخارجية على الدول النامية والمتحولة وخدمتها من عام ١٩٩٤ وحتى ١٩٩٩

البيـــان	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
إجمالى الديون الخارجية مليار دولار أمريكى						
- الدول النامية	١٥٨٥.٢٠	١٧١٣.٩٠	١٧٩٨.٠٠	١٨٧٧.٦٠	٢٠٠٦.٧٠	٢٠٣٨.٢٠
افـــريقـيا	٢٨٩.١٠	٣١١.٧٠	٣١٠.٣٠	٣٠٣.٣٠	٣٠٤.٦٠	٣١١.٥٠
اســـيا	٥١٠.٤٠	٥٦٣.٨٠	٥٩٥.١٠	٦٤٢.٥٠	٦٦١.٣٠	٦٧١.٠٠
الشرق الاوسط واروبا	٢٢٣.٧٠	٢٢٢.١٠	٢٤٢.١٠	٢٥٦.٧٠	٢٨٤.٥٠	٢٩٥.٧٠
نصف الكرة الغربى	٥٦٢.٠٠	٦١٧.٣٠	٦٥٠.٦٠	٦٧٥.١٠	٧٥٦.٤٠	٧٥٩.٩٠
- الدول المتحولة	٢٤٨.٧٠	٢٦٧.٢٠	٢٨٥.٧٠	٢٩٧.٩٠	٣٤٧.١٠	٣٢٣.٠٠
مدفوعات خدمة الدين كنسبة مئوية من الصادرات من السلع والخدمات						
- الدول النامية	٢٢.٨٠	٢٢.١٠	٢٤.١٠	٢٤.٦٠	٢٦.٨٠	٢٧.٨٠
افـــريقـيا	٢٨.٦٠	٢٨.١٠	٢٢.٠٠	٢٢.٦٠	٢٤.٠٠	٢٢.٩٠
اســـيا	١٧.١٠	١٧.٠٠	١٥.٢٠	١٤.٦٠	١٧.٩٠	١٨.٧٠
الشرق الاوسط واروبا	١٤.٢٠	١٣.٩٠	١٨.٧٠	١٦.٢٠	١٦.٩٠	١٦.٦٠
نصف الكرة الغربى	٣٨.٢٠	٤٠.٤٠	٤٦.٤٠	٥٢.٢٠	٥٢.٥٠	٥٦.٧٠

البيـــان	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
- الـدول المتحولة	١٠.٨٠	١١.٦٠	١١.٨٠	١١.٠٠	١٧.١٠	١٧.٨٠

ويلاحظ من الجدول السابق تقسيم الدول إلى مجموعتين الأولى هى مجموعة الدول النامية التى تم تقسيمها إلى دول فى افريقيا واسيا والشرق الاوسط وأوربا ونصف الكرة الغربى ، اما المجموعة الثانية فهى الدول المتحولة (مثل روسيا) ، وبالنظر إلى هذا الجدول فنجد أن إجمالى الديون الخارجية المستحقة بلغت ١٥٨٥.٢ مليار دولار فى عام ١٩٩٤ وزادت حتى بلغت ٢٠٣٨.٢٠ مليار دولار فى عام ١٩٩٩ بزيادة قدرها ٤٥٣ مليار دولار بمعدل زيادة قدره ٢٨.٦ % – وترجع معظم هذه الديون إلى التكلفة المرتفعة لعملية التحول من الإقتصاد القائم على التخطيط المركزى إلى الإقتصاد القائم على آليات السوق ، كما يوضح مدى ضعف هذه الإقتصاديات من جراء الحجم الضخم للديون المستحقة عليها ، اما الدول المتحولة فقد بلغ حجم الديون الخارجية ٢٤٨.٧ مليار دولار فى عام ١٩٩٤ وزاد حتى بلغ ٣٢٣ مليار دولار فى عام ١٩٩٩ بزيادة قدرها ٧٤.٣ مليار دولار بمعدل زيادة قدره ٢٩.٩% .

اما بالنسبة لمدفوعات خدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات ، فقد بلـغت هذه النسبة فى الدول النامية ٢٢.٨ % فى عام ١٩٩٤ فى حين بلغت ٢٧.٨ % فى عام ١٩٩٩ بزيادة قدرها ٥ % ، كما بلغت هذه النسبة فى الدول المتحولة ١٠.٨ % فى عام ١٩٩٤ فى حين بلغت ١٧.٨ % فى عام ١٩٩٩ بزيادة قدرها ٧ % .

٢– الأزمات المالية فى العالم وأثرها على إقتصاديات الدول النامية

ومن المعروف أن الانظمة الرأسمالية الحرة على مستوى دول العالم تتعرض لأزمات مالية ، تتفاوت مدى الأزمة واهميتها حسب درجة انفتاح الدولة على الإقتصاد العالمى ومدى اعتمادها على السوق ، وبالطبع فان هذه الأزمات تؤثر على باقى دول العالم وعلى الإقتصاد العالمى ، ونلاحظ أيضا أن الدول التى تتأثر بالأزمة المالية الحادثة فى دولة ما هى تلك الدول التى تكون منفتحة بدرجة كبيرة على الإقتصاد العالمى ، وفيما يلى اهم بعض هذه الأزمات المالية منذ بداية الستعينات فقط :–

– فى عام ١٩٩٤ حدثت الأزمة المالية فى المكسيك .

– فى عام ١٩٩٧ حدثت الأزمة المالية لدول جنوب شرق اسيا ، وتعتبر هذه الأزمة المالية من اهم الأزمات التى حدثت والتى يجدر بنا التعرض اليها بالشرح والتحليل .

– فى عام ١٩٩٨ حدثت الأزمة المالية فى البرازيل ، روسيا .

– فى عام ٢٠٠١ حدثت الأزمة المالية فى الارجنتين .

وعلى الرغم من حدوث أزمة فى تايلاند كما حدث أزمة فى المكسيك سابقا الا أن صندوق النقد الدولى قد قام بتقديم قروض للمكسيك عقب الأزمة المالية التى تعرضت لها بسخاء ودون حدود ، نظرا لان المكسيك تقع جنوب الولايات المتحدة الأمريكية وكان الخوف من قبل السلطات الأمريكية أن تسوء الحالة الإقتصادية فى المكسيك وينتقل أثر ذلك للولايات المتحدة وما له من تأثيرات سلبية متعددة على الإقتصاد الأمريكى .

فقد تم تقديم قروض للمكسيك وصل اجماليها ١٧.٨ مليار دولار منها ٧.٨ مليار دولار دفعة واحدة فورية والباقى على اقساط موزعة على ١٨ شهر . ذلك القرض الذى تجاوز به الصندوق جميع القواعد التى يعمل بها أساسا حيث بلغت القروض المقدمة للمكسيك اكثر من ٧ أضعاف الحصة المكسيكية فى الصندوق وذلك لان الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة الكتلة التصويتية الاهم فى

الصندوق كانت تقف بكل قوتها وراء منح المكسيك ذلك القرض حتى لو تطلب الأمر خرق جميع القواعد . اما بالنسبة للأزمة المالية فى دول جنوب شرق اسيا فقد بدأت بـــ تايلاند ثم إنتشرت إلى باقى دول الجوار مثل اندونيسيا – ماليزيا – الفلبين .(١٤)

الأسباب الجوهرية للازمة المالية لدول جنوب شرق اسيا :

يرى د/ سلطان أبو على – وزير الإقتصاد الاسبق أن أحد المسببات الجوهرية للازمة هو الاختلال بين **القطاع العينى** : الذى ينصب على إنتاج السلع والخدمات وما يرتبط به من إستثمار اجنبى مباشر وتدفقات الصادرات والواردات وغيرها ، **والقطاع النقدى والمالى** : الذى يرتبط بكميات وسائل الدفع والأصول المالية والمحافظ المالية والأدوات المالية الأخرى كالمشتقات والخيارات وعقود المستقبليات وغيرها، ويتمثل هذا الخلل فى العناصر الثلاثة التالية (١٥) :-

١- **تضخم حجم الأصول المالية عبر دول العالم** : حيث فاقت فى قيمتها أضعاف أضعاف قيمة السلع والخدمات المنتجة فى العالم .

٢- **سرعة إنتقال الأصول المالية على مستوى العالم** : لانه فى ظل العولمة والتحرير الإقتصادى أزالت الكثير من الدول رقابتها على النقد وحررت المعاملات الرأسمالية خصوصا فى ظل ثورة الإتصالات والتطور السريع فى الحسابات الالكترونية، واصبحت هذه الأصول تنتقل من سوق إلى أخرى فى لمح البصر وقبل أن تنتبه السلطات المالية للدولة يكون قد تم تحويل المليارات من الدولارات إلى خارج الدولة او داخلها .

٣- **عدم وجود رقابة دولية على الأصول المالية** : وعلى الرغم من وجود سلطة للرقابة والاشراف الداخلى المتمثل فى البنك المركزى ورقابته على الجهاز المصرفى، وهيئة التأمين للرقابة على شركات التأمين ، الا انه على المستوى الدولى لا يوجد الا صندوق النقد الدولى وبنك التسويات الدولية اللذان يتابعان تحركات هذه الأموال كنوع من الاحصاء والمتابعة .

وما حدث اخيرا فى الارجنتين فى أواخر عام ٢٠٠١ يدل على أن صندوق النقد الدولى قد يكون متسببا فى اندلاع تلك الازمات المالية بالدول النامية كما سيتضح فيما يلى :-

– فى اكتوبر ٢٠٠١ اصدر صندوق النقد الدولى قرارا بعدم تسليم الارجنتين الدفعة الاخيرة من المساعدات المالية التى كان قد تم الإتفاق عليها مسبقا، مما كان له أكبر الأثر على الإقتصاد الارجنتينى الذى يعانى من الركود لاكثر من اربع سنوات، وبناءا على هذا فقد قررت الحكومة تخفيض الانفاق العام بنسبة ٢٠ % بداية من عام ٢٠٠٢ حتى تستطيع سداد الديون الخارجية المستحقة عليها والبالغ قيمتها ١٣٢ مليار دولار، وقد أدى ذلك لحدوث اضطرابات ومظاهرات على نطاق واسع مما أدى إلى سقوط الحكومة وانتخاب حكومة جديدة تحددت مهمتها فى الخروج من هذه الأزمة الإقتصادية الحالية التى تمثلت مظاهرها فى زيادة معدل البطالة الذى وصل ١٨.٣ % وافلاس الشركات وعدم قدرة البنوك على السداد .

وكان لهذه الأزمة المالية آثارها الإقتصادية والإجتماعية الخطيرة على الإقتصاد الارجنتينى الذى يعانى اكثر من ٤٠ % من حجم سكانه من الفقر، هذا بالاضافة إلى إنخفاض قيمة العملة الوطنية (البيزو) لاكثر من ٣٠ % من قيمتها .

وبالطبع فان مثل هذه الأزمات الإقتصادية التى تتعرض لها الدول النامية تؤثر عليها تأثيرا كبيرا وتؤخر تطورها الإقتصادى كما تؤثر على إقتصاديات باقى دول العالم حسب درجة الارتباط بالإقتصاد العالمى وحسب حجم الأزمة المالية نفسها .

إن مثل هذه الأزمات ناتجة عن انفتاح إقتصاديات الدول النامية على الإقتصاد العالمى بالشكل وبالاسلوب الذى لا يتناسب مع ظروفها الإقتصادية والإجتماعية ودرجة تطورها الإقتصادى والإجتماعى، وخصوصا أن مسألة تحرير الإقتصاد وإزالة العوائق امام تدفقات رؤوس الأموال يؤدى لمخاطر كبيرة على الإقتصاد القومى للدول النامية، لان معظم تدفقات الأموال لهذه الدول تكون فى شكل مضاربات وإستثمارات قصيرة الاجل هدفها الأول والاخير تحقيق أكبر قدر من الارباح فى اقصر وقت ممكن وهى تعرف بـــ " **الأموال الساخنة** " HOTMONEY ، والتى تعرف طريقها خارج الدولة عندما تحدث أى مشكلة فى إقتصاد الدولة المستثمرة بها او حتى بسبب إنتشار اشاعات عن احوال الإقتصاد لتهرب بسرعة البرق وتتسبب فى احداث مشاكل مالية ونقدية ضخمة للإقتصاد القومى .

احداث ١١ سبتمبر :

فى ١١ سبتمبر من عام ٢٠٠١ تعرضت الولايات المتحدة الأمريكية لاسوء سلسلة من الهجمات المتتالية حيث لم تتعرض لها دولة من قبل فى هذا العالم، حيث تم ضرب عدد من الأهداف الحيوية فى نيويورك وواشنطن بإستخدام الطائرات المدنية .

ولقد أثرت هذه الاحداث العنيفة تأثيرا عظيما على الإقتصاد الأمريكى وايضا الإقتصاد العالمى ، كما حدث تأثير على إقتصاديات الدول النامية فى الجوانب الإقتصادية والسياسية والامنية والدولية ، وسوف نتعرض هنا بالأساس للجوانب الإقتصادية .

"" **بدا** واضحا أن الاحقاد التى زرعتها الولايات المتحدة بسلوكها المفعم بغطرسة القوة والرغبة فى الهيمنة على العالم بأسره، وباعتدائاتها على العديد من الدول وانتهاكها لسيادتها، واصرارها على حصار بعض الشعوب وعلى رأسها الشعب العراقى، بلا مبرر وانحيازها المطلق للاعتداءات الاسرائيلية على الشعب الفلسطينى فى اراضيه المحتلة عام ١٩٦٧، ومحاولتها اذلال بعض القوى الكبرى مثل روسيا فيما يتعلق بمشروع الدرع الصاروخى الأمريكى، والاصرار على التجسس على الصين ... كل ذلك قد ولد حالة من الكراهية العالمية لسلوكيات الإدارة الأمريكية بشكل انتج وسينتج فى المستقبل عمليات ارهابية هائلة ضدها، طالما انه لا توجد دولة قادرة على مواجهة القوة العسكرية الأمريكية، وطالما أن الاخيرة تدير عملية انفرادها بقمة العالم بشكل يخلو من الحكمة والعدالة . وهذا يعنى أن الظروف التى تعرقل الإستثمارات والسياحة إلى الولايات المتحدة سوف تستمر على المدى الطويل حتى وان خفت حدتها بعد انتهاء الحرب الأمريكية الراهنة فى افغانستان "" .(١٦)

"" بل إن هناك من يرى أن الهدف الأساسى لهذه الهجمات هو ضرب الإقتصاد الأمريكى كنموذج للإقتصاد الرأسمالى الغربى بكل ما يحملة من قيم ومفاهيم خاصة بعد أن اصبحت الولايات المتحدة تباهى بهذا النظام على إعتبار انه النظام الوحيد القادر على الصمود امام التحديات وتجاوز الأزمات بعد فشل النظم الإشتراكية والشيوعية . وبهذا اصبح هذا النموذج الخيار الاوحد امام جميع دول العالم باختلاف ظروفها كما ظهرت مفاهيم جديدة تهدف لفرض هذا النظام من خلال المنظمات الإقتصادية الدولية وعلى رأس هذه المفاهيم العولمة وحرية التجارة "" .(١٧)

ولقد تنبأ جاك اتالى بما حدث فى نيويورك حيث قال " إن الشكل الإقتصادى التاسع للسوق الذى يتخذ نيويورك مركزا له تدمره أزمة شديدة ناجمة عن المنافسة الشرسة من اجل تحقيق السيادة على مركز القوة الإقتصادية الجديدة . اذ أن اقاليم أخرى من العالم تطمح فى أن تصبح مركزا لشكل السوق الجديد، غير انه من السابق لاوانه التنبؤ – على وجة القطع – بموقع المركز الإقتصادى الجديد . ومع

ذلك فاننا نستطيع أن نرى بالفعل عالما جديدا يتصارع من اجل تحقيق السيطرة على هذا المركز فى الالفية الجديدة التى تبشر بعصر جديد للتطور " .(١٨)

ويلاحظ أن جاك اتإلى قد تنبا باحتمال حدوث أزمة فى نيويورك بإعتبارها مركز الإقتصاد العالمى ، وبالفعل فقد حدث ذلك فى ٢٠٠١/٩/١١ .

كما يلاحظ انه بعد حدوث الحرب الأمريكية على العراق واحتلالها كلية بعد خرق كل القوانين والاعراف الدولية وبعد فشل الإدارة الأمريكية فى الحصول على قرار بالحرب من الامم المتحدة ، قد أدى كل ذلك إلى حدوث تغيرات كبرى فى العلاقات الدولية والتى لها تأثيرات إقتصادية كبيرة ، منها على سبيل المثال إمكانية قيام أى دولة فى العالم بالسير لتحقيق مصلحتها الإقتصادية بغض النظر عما إذا كان ذلك يتعارض مع ميثاق الامم المتحدة ام لا وبغض النظر عن اية إتفاقيات دولية وقعت عليها ، فالمهم هنا هو تحقيق المصلحة القومية فقط ، أى انه ربما فى وقت قريب جدا تنحصر اهمية منظمة التجارة العالمية ، التى هى شكل من اشكال تقييد الدول النامية ووسيلة للحفاظ على قوة الدول المتقدمة .

تأثير الأزمة الأمريكية على الدول النامية والدول المتقدمة :

وفيما يلى تأثير الأزمة الأمريكية على معدلات نمو الدول المتقدمة والدول النامية على السواء (١٩) :-

معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى وفقا لتقديرات البنك الدولى

البيان	النمو الفعلى فى عام ٢٠٠٠	النمو المتوقع فى عام ٢٠٠١ قبل الأزمة	النمو المتوقع فى عام ٢٠٠٢ قبل الأزمة	النمو المتوقع فى عام ٢٠٠١ بعد الأزمة	النمو المتوقع فى عام ٢٠٠٢ بعد الأزمة
الدول المتقدمة	٣.٤ %	١.١ %	٢.٢ %	٠.٩ %	١ - ١.٥ %
الدول النامية	٥.٥ %	٢.٩ %	٤.٣ %	٢.٨ %	٣.٥ - ٣.٨ %

ويلاحظ إنخفاض المعدل المتوقع لنمو الناتج المحلى الإجمالى بسبب حدوث الأزمة ليس فى الدول النامية فقط وانما فى الدول المتقدمة ايضا، حيث انخفض معدل النمو المتوقع فى الدول المتقدمة من ١.١ % فى عام ٢٠٠١ إلى ٠.٩ %، كما انخفض معدل النمو المتوقع من ٢.٢ % فى عام ٢٠٠٢ إلى ١ – ١.٥ % .

اما بالنسبة للدول النامية فقد انخفض معدل النمو المتوقع من ٢.٩ % فى عام ٢٠٠١ إلى ٢.٨ %، كما انخفض معدل النمو المتوقع من ٤.٣ % عام ٢٠٠٢ إلى ما بين ٣.٥ – ٣.٨ % .

وهذا يعنى تأثر إقتصاديات كل دول العالم بالأزمة الأمريكية تأثرا واضحا وخصوصا أن الإقتصاد العالمى كان فى حالة تباطؤ واضحة وربما يزيد الأمر سوءا بعد حدوث الأزمة الأمريكية ليدخل العالم فى أولى مراحل الركود، ويعزز هذا أن الإقتصاد الأمريكى بدأ يعانى فعلا من الركود .

واخيرا توقع " **هورست كولر** " – المدير العام لصندوق النقد الدولى نمو الإقتصاد العالمى بمعدل ٢.٨ % خلال العام الحالى، وتأتى توقعات كولر فى هذا الإطار لتنفى التوقعات الأخرى للمؤسسات الدولية التى توقعت نموا بمعدل ٢.٤ % فقط، واعتبر كولر أن انتعاش الإقتصاد العالمى بهذا الشكل يعود إلى المبادرات الأمريكية بخفض نسب الفائدة والضـــرائب مؤكدا أن انتعاش الإقتصاد الأمريكى بدأ ينعكس على مناطق أخرى فى العالم .(٢٠)

٣- دور الشركات الدولية النشاط و حركة الإندماجات العالمية وتأثيرها على إقتصاديات الـــدول النامية

يمكن القول أن البداية الحقيقية للشركات دولية النشاط فى الظهور على الساحة الإقتصادية العالمية بوضوح بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وامتدت أنشطة هذه الشركات لتشمل العديد من المجالات الزراعية والصناعية والتجارية والخدمية حتى تضخم حجم أعمالها وإنتاجها بالتدريج بحيث لم تعد تستطيع أن تستوعبه الاسواق المحلية ، ولذلك قامت هذه الشركات العملاقة بالضغط على دولها حتى تصبح اسواق العالم كلها سوقا لها وذلك بإزالة القيود والعوائق ورفع كافة الحواجز امام إنتاجها الغزير، وحدث ذلك من خلال سيطرة تلك الدول والشركات العملاقة على المنظمات الإقتصادية العالمية مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ومنظمة التجارة العالمية، وتختص كل منظمة من المنظمات السابق ذكرها بمجالات محددة ولها وظائف معروفة وأهداف تسعى لتحقيقها من خلال فرض برامج الإصلاح الإقتصادى والتحرير الكامل للتجارة الخارجية، وبارساء قواعد الرأسمالية التى ترتكز على حرية إنتقال السلع والخدمات لأى منطقة فى العالم وتحرير رؤوس الأموال والتدفقات النقدية من كافة القيود المكبلة لها .

ففى بداية التسعينات سيطرت وتحكمت فى الإقتصاد العالمى حوإلى ٣٧٠٠٠ شركة من الشـــركات الدولية النشاط مع فـــروعها ١٧٠٠٠٠ فرع المنتشرة فى جميع انحاء العالم .(٢١)

ويلاحظ مع نمو وزيادة قوة تلك الشركات فى الإقتصاد العالمى فقد اصبحت مسيطرة على اسواق العالم ووصلت لدرجة الاحتكار فى العديد من المجالات، وقد قامت تلك الشركات بقوتها بالضغط على دولها المتقدمة حتى يمكن صياغة نسق جديد من العلاقات تحت مسمى " النظام الإقتصادى العالمى الجديد " حتى تستطيع اختراق اسواق الدول النامية اكثر واكثر .

تأثير الشركات دولية النشاط على السيادة الوطنية للدول النامية :

وفى نقد لسيادة الشركات دولية النشاط على العالم وامتلاكها سيادة الدول الوطنية يقول نعوم تشومسكى أن هذه الشركات اصبحت لها الكلمة العليا من جراء سيطرتها على الإقتصاد العالمى بما فى ذلك التجارة الدولية (للولايات المتحدة الأمريكية ٤٠ % منها) عن طريـــق الشـــركات التى تدار مـــركزيا والتى تتحكم فى التخطيط والإنتاج والإستثمار .(٢٢)

اما بالنسبة لتأثير الشركات دولية النشاط على حجم العمالة :

فقد اغلقت شركة " جنرال موتور " فى الولايات المتحدة ٢١ معمل وسرحت ٢٠٠٠٠ عامل و ١٠٠٠٠ كادر ، كما الغت شركة I B M ما يقرب من ٢٠٠٠٠ فرصة عمل ، فضلا عن أن الصناعة الحربية الأمريكية الغت بعد انتهاء الحرب الباردة نصف مليون فرصة عمل . ولكى تستمر شركة الإتصالات الالمانية فى قدرتها على المنافسة فى السوق العالمية فانه يتعين عليها تسريح ما يقرب من ١٠٠٠٠ مستخدم فى عام ٢٠٠٠ والأمر لا يختلف كثيرا بالنسبة لشركة الإتصالات البريطانية فقد الغت منذ عملية الخصخصة عام ١٩٨٤ ١٠٣٠٠٠ فرصة عمل وتخطط لتسريح ٣٦٠٠٠ عامل أخر حتى عام ٢٠٠٠ وبذلك تكون قد سرحت حوإلى النصف من عمالها . وتجاوز معدل العمال المطرودين من العمل فى فرنسا عام ١٩٩٦ حوإلى ٣٥٠٠ عامل فى الشهر، وخسرت مليون وثمانمائة الف فرصة عمل فى القطاع الصناعى .(٢٣)

واخيرا فقد اعلنت شركة " I B M " لاجهزة الكمبيوتر انها تنفذ خطة للاستغناء عن خدمات نحو ١٥٠٠٠ من العاملين لديها، وذلك لتحسين كفاءة الشركة ورفع مستوى إنتاجيتها .(٢٤)

ومن الملاحظ وجود زيادة هائلة فى حجم رؤوس الأموال والإنتاج والمبيعات لهذه الشركات، وحجم سيطرتها على التجارة الدولية والتدفقات المالية والنقدية، ويقدر أن ٢٠٠ شركة منها تحقق ٣٠ % من الناتج العالمى حتى عام ١٩٩٥، وتتوزع هذه الشركات بين ٩ دول كالتإلى (٢٥) :-

- اليابان ٦٢ شركة .
- الولايات المتحدة الأمريكية ٥٣ شركة
- المانيا ٢٣ شركة .
- فرنسا ١٩ شركة
- المملكة المتحدة١١ شركة .
- سويسرا ٨ شركات
- ايطاليا ٥ شركات .
- كوريا الجنوبية ٤ شركات
- هولندا ٤ شركات .

- هذا بخلاف ١١ شركة أخرى موزعة على عدد من الدول .

وقد زاد تركز الأصول المالية والإنتاجية داخل هذه الشركات نتيجة لنمو حركة الإندماجات فيما بينها .

وبعمل مقارنة بين إجمالى الدخل القومى لبعض الدول وبين حجم مبيعات بعض الشركات والمؤسسات الكبرى المتعددة الجنسيات نجد الاتى (٢٦) :-

- شركة جنرال موتورز تحقق متوسط مبيعات سنوية تقدر بنحو ١٦٤ مليار دولار، بينما الدخل القومى لتايلاند يقدر بنحو ١٥٤ مليار دولار .
- يقدر حجم مبيعات فورد موتورز بنحو ١٤٧ مليار دولار مقابل الدخل القومى للنرويج ١٥٣ مليار دولار .
- وتقدر مبيعات ميتسوبيشى بـــ ١٤٠ مليار دولار وهو ما يعادل الدخل القومى للملكة العربية السعودية .

إن ثورة المعلومات ستؤدى نسبيا إلى تقليل الحاجة إلى رأس المال لكل وحدة من وحدات الإنتاج فى أى إقتصاد رأسمإلى . وما يؤكد ذلك رجل الأعمال الايطإلى ميرلونى MERLONI الذى ينتج ١٠ % من جميع الغسالات والثلاجات والاجهزة المنزلية الأخرى التى تباع فى أوربا ويقول " نحن نحتاج الان إلى رأس مال أقل لننتج نفس الشىء الذى كان يتطلب فى الماضى المزيد من رأس المال . وهذا يعنى أن اية دولة فقيرة يمكن أن تتحسن احوالها اليوم بنفس القدر من المال اكثر ما كان عليه الأمر منذ خمس او عشر سنوات مضت . ويستطرد قائلا " إن السبـــب يكمـــن فى التكـــنولوجيات المعتـــمدة على المعرفة " " KNOWLEDGE - BASED TECHNOLOGIES " والتى تقلل من رأس المـــال المطلـــوب " .(٢٧)

٤- تخطيط الدول المتقدمة للنظام العالمى الجديد

اما الان فالدول المتقدمة تسرع الخطى إلى تكوين بنية مختلفة للقوة لن تؤدى إلى وجود عالم ينقسم إلى نصفين، ولكن ينقسم إلى ثلاث حضارات متعارضة ومتنافسة : الأولى وهى الحضارة الزراعية وتمثلها الفأس، والثانية وهى الحضارة الصناعية ويمثلها خط التجميع، والثالثة وهى حضارة المعلومات ويمثلها الكمبيوتر .(٢٨)

" **وكان الهدف** الاستراتيجى للدول المتقدمة هو رسم معالم النظام الإقتصادى العالمى الجديد حيث تحولت الدول المتقدمة من مرحلة " الإستيعاب والدمج " للدول النامية إلى مرحلة جديدة أساسها العمل على نقل مجرى اتخاذ القرارات من مستوى الحكومات الوطنية إلى مستوى الآليات الدولية المركزية والتى تسيطر عليها القوى الإقتصادية العظمى . وقد صاحب هذا التوجه الترويج لمفهوم العولمة الإقتصادية GLOBALIZATION او الكونية ، وان هذا الهدف لم يكن وليد عقد التسعينات ولكن طالما عملت الدول المتقدمة وسيرت مجريات الاحداث منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥) لتصب فى بوتقة هذا الهدف " .(٢٩)

٥- اساليب الدول الصناعية المتقدمة لمنع صادرات الدول النامية من النفاذ لاسواقها

من ضمن ما تقوم به الدول الصناعية المتقدمة من اساليب لقطع الطريق على الدول النامية لزيادة صادراتها والتوسع فى الاسواق ما يلى :-

١- لقد طالبت بضرورة وضع حد ادنى من الاجور تحدده الدول الصناعية وذلك حتى ترفع من تكلفة إنتاج السلع التى تتمتع الدول النامية فى إنتاجها بميزات معينة وبالتإلى عدم تمكينها من المنافسة فى الاسواق العالمية .

٢- كما طالبت الدول الصناعية أيضا بعدم استيراد اية منتجات من الدول النامية والتى تقوم بتشغيل اطفال تحت سن الـــ ١٨ سنة، ويتم هذا أيضا لتحجيم الدول النامية من النفاذ لاسواق الدول الصناعية .

وعلى الرغم من أن العولمة تعنى تكامل الإقتصاد العالمى ووحدة السوق الا انه فى الوقت الذى تعمل فيه الدول الغنية على فتح اسواق الدول الفقيرة امام منتجاتها وخدماتها ورؤوس أموالها تبدو هذه الدول المتقدمة اكثر تحفظا عندما تطالب بتحرير التجارة من خلال الغاء او خفض الرسوم الجمركية امام المنتجات الصناعية والزراعية قليلة التكنولوجيا للدول الفقيرة . وتشير الاحصاءات أن إقتصاديات الدول الفقيرة اكثر انفتاحا فى الواقع من الدول الغنية حيث تمثل الواردات والصادرات للدول الغنية نسبة ٢٠ % من إجمالى الناتج القومى، بينما تمثل ٣٠ % فى الدول الفقيرة . (٣٠)

ويلاحظ أن التقسيم الدولى فى الإنتاج يعتمد على قيام دول الشمال بإنتاج السلع الصناعية والدقيقة ذو التكنولوجيا العالية التى تعتمد على رأس المال وتقوم بتصديرها باسعار مرتفعة ، وتقوم دول الجنوب بالاعتماد على تصدير المواد الخام والأولية غير المصنعة وتقوم بتصديرها باسعار رخيصة ، وأى دولة تقوم بمحاولة تغيير هذا التقسيم واقامة صناعات متقدمة تقابل بالعديد من المعوقات والضغوط ، ونستطيع أن نقول أن ما حدث من أزمة لدول جنوب شرق اسيا هى محاولة لتحجيمهم خصوصا وانهم استطاعوا أن يستحوذوا على حصة سوقية لا يستهان بها على مستوى التجارة الدولية .

وفى اشارة لعدم مصداقية دول الشمال تجاه مساعدة دول الجنوب، اعلنت منظمة " اوكسفام " إن اجراءات الحماية التى تطبقها دول الشمال لمنتجاتها تكلف الدول الفقيرة حوإلى ٧٠٠ مليار دولار سنويا وهو ما يساوى ١٤ مرة قيمة المساعدات التى تتلقاها هذه الدول عبر مساعدات التنمية .(٣١)

وكما تشير الدراسة التى اجرتها المنظمة الإقتصادية للتعاون والتنمية OECD أن اكثر من ٩٠ % من التدابير التى اتخذتها دول الإتحاد الاوربى والولايات المتحدة الأمريكية بدعوة حماية صناعتها من الاغراق ضد الواردات من بعض الدول النامية لا تشكل فى كثير او قليل ضرورة إقتصادية، ذلك

لان تلك الواردات لا تمثل تهديدا للصناعات الوطنية فى الدول المتقدمة . كما أن **متوسط التعريفات الجمركية** على واردات الدول الصناعية من الدول النامية تزيد بنحو ٣٠ % عن المتوسط العالمى . ويقدر البنك الدولى خسائر الدول النامية بسبب الاعانات الزراعية والحوافز المفروضة على صـــادرات المنـــسوجات من الدول الصناعية بنحو ٦٠ مليار دولار أمريكى سنويا .(٣٢)

ويقرر البنك الدولى أن بعض الاجراءات التى تتخذها الدول المتقدمة بدعوى التحوط من مخاطر العولمة مثل الاجراءات الحمائية تؤدى إلى تخفيض الدخل القومى لدول الجنوب بما يوازى ضعف قيمة المساعدات الرسمية التى تتلقاها دول الجنوب .(٣٣)

وهذا التبادل اللامتكافىء بين الدول المتقدمة والدول النامية يتضح اكثر إذا عرفنا مدى خرق الدول المتقدمة لقواعد التحرر الإقتصادى والعولمة بدعمها لقطاع الزراعة المحلية بحوإلى مليار دولار يوميا حتى تستطيع مواجهة المنتجات الزراعية الواردة من الدول النامية مما أدى إلى احداث فجوة فى التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية حيث عجزت الدول النامية عن تصدير هذه المنتجات للدول المتقدمة بالرغم من أن تلك المنتجات تمثل احد اهم المصادر الرئيسية للدخل القومى فى الدول النامية، وهذا ما أوضحه وزير الزراعة البرازيلى فى الدورة الحادية والثلاثين للمنتدى الإقتصادى العالمى الذى عقد فى دافوس بسويسرا . (٣٤)

obeikan.com

الجزء الثالث : دور الدولة فى معالجة وتخفيض الآثار السلبـــية للإندماج فى الإقتصاد العالمى

إن الإتجاه العالمى نحو الليبرالية الحديثة وفرض نموذج واحد على كل دول العالم يستهدف أن يصبح العالم بما يسمى " القرية العالمية الواحده " والتى تتسع لتستوعب منتجات جميع دول العالم حيث تلغى فيها الحواجز والقيود المفروضة على التجارة لتصبح المنافسة الحرة وإعتبارات الكفاءة الإقتصادية هى القاعدة الأساسية الحالية فى التجارة العالمية لا تمييز بين دولة وأخرى .

وفيما يلى يمكن للدولة علاج وتخفيض الآثار السلبية للإندماج من خلال ما يلى :-

١- دور الدولة فى إعادة التوازن للإقتصاد القومى

وإذا كانت الدول الصناعية المتقدمة على استعداد لتحرير إقتصادها (وهذا امر مشكوك فى صحته) لتندمج فى الإقتصاد العالمى ، فان الدول النامية لا تزال فى حاجة ماسة لحماية إقتصادها ، فلم يحن الوقت بعد لتحرير الإقتصاد بهذه الدرجة المطلوبة منها حسب ما تقتضية العضوية فى منظمة التجارة العالمية وما يفرضه صندوق النقد الدولى والبنك الدولى والإتجاه نحو العولمة . لذا فان هذا الوضع لا يتناسب تماما مع الدول النامية التى تسعى إلى علاج الاختلالات الموجودة بهياكلها الإنتاجية وإلى زيادة التصدير وتخفيض عجز الموازنة وحل مشكلة البطالة .

وباستعراض برامج الإصلاح الإقتصادى التى صممها الصندوق والبنك لبعض الدول النامية لتحرير إقتصادها وإصلاحه فسنجد أن هذه البرامج لا تراعى الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والسياسية و الظروف الخاصة بكل دولة على حدة ومراحل التطور الإقتصادى والتى تختلف من دولة لأخرى حيث تعتبر هذه البرامج علاجا واحدا او وصفة واحدة صماء لا تأخذ فى الإعتبار مثل هذه الظروف وهدفها واحد هو ضمان سداد الديون المستحقة على الدول النامية بانتظام .

وعلى المستوى التطبيقى توجد العديد من الحالات التى شهدت فشلا واضحا فى تحقيق الإصلاح الإقتصادى تحت وصاية الصندوق وهى البرازيل و المكسيك و الارجنتين و زامبيا، وقد اعترف الصندوق بذلك فى عام ١٩٩٤، وبمناسبة مرور ٥٠ عام على انشائة اقترحت لجنة بريتون وودز برئاسة **PAUL VOLKER** أن التورط المستمر للصندوق فى الدول النامية كان فى إتجاهات عديدة غير موفق وفى غير محله .(٣٥)

إن النموذج الإقتصادى المطلوب اتباعه هو النموذج الرأسمإلى الحر الذى يعتمد على الحرية الإقتصادية واقصاء الدولة عن النشاط الإقتصادى نظرا لان تدخلها يشوبه العديد من المساوىء (من وجهة نظر النظام الرأسمإلى الحر)، وكأن برامج الصندوق والبنك ذات الطابع الليبرإلى تخلو من المساوىء .

٢- ضرورة دخول الدول النامية فى تكتلات إقتصادية قوية

يطلق البعض على هذا العصر " عصر التكتلات الإقتصادية "، والمقصود بالتكتلات الإقتصادية هو تجمع عدد معين من الدول من خلال تبادل تجارى يخلو من اية قيود او حواجز تعوق تدفق التجارة، وهنال الكثير من الأشكال والأنواع المطروحة فى سبيل تكوين التكتل الإقتصادى . (٣٦)

وهناك عدد قليل من التكتلات التى اقامتها الدول النامية منها ما يجمع معظمها ومنها ما يجمع عدد منها ، ولكن فى الواقع فانها غير مؤثرة وفاعلة بخلاف تكتل الاسيان لانه يضم دول آخذة فى النمو والتصنيع ، ولكن ربما تحمل لنا الايام القادمة تكتلات تتمكن من الظهور بقوة على الساحة الدولية ، ومن هذه التكتلات مجموعة دول الـــ ٧٧ ، مجموعة دول الـــ ١٥ ، تجمع الكوميسا ، تجمع دول الخليج .(٣٧)

٣- دور الدولة فى تفعيل المنظمات الاهلية فى تحقيق التنمية الشاملة

يجب على الدولة أن تعمل على معالجة الآثار السلبية للإندماج فى الإقتصاد العالمى ومحاولة تخفيضها قدر الإمكان ، ويمكن لها ذلك من خلال ما يلى تفعيل دور المنظمات الاهلية (الغير حكومية) NGO لتحقيق التنمية الشاملة .

والمنظمات غير الحكومية NON GOVERNMENTAL ORGANIZATION هى منظمات تطوعية اقيمت بهدف تحقيق أهداف إجتماعية على المستوى العام او على المستوى الخاص ، وقد شهدت فترة الثمانينات والتسعينات من القرن الماضى ظهور هذا القطاع كقطاع ثالث بجانب القطاع الحكومى والقطاع الخاص ، وقد صاحب ذلك توجه سياسى بدور هذه المنظمات فى تنمية المجتمعات .

وبالطبع فان لهذه المنظمات خصائص تميزها عن غيرها من المنظمات ، فعلى سبيل المثال انه لابد أن يتوفر للمنظمة شكل رسمى ثابت والا تهدف لتحقيق ربح ، وان تنبع ادارتها من الداخل ، وان تكون المنظمة تطوعية غير حكومية والا ترتبط بحزب معين .

إن مشاركة القطاع الاهلى فى تنمية الإقتصاد من القضايا الهامة جدا والتى تستحوذ على تفكير واضعى السياسة الإقتصادية على مستوى الدول النامية ككل نظرا لما لهذا القطاع من مساحة كبيرة يستطيع من خلالها أن يكون له دور حيوى وملموس فى احداث تنمية حقيقية فى المجتمعات النامية بجانب الدور الهام للقطاع الحكومى والخاص ، خصوصا بعد انسحاب القطاع الحكومى من الكثير من الادوار التى كان يقوم بها (فى إطار تحرير التجارة وسيادة السوق) ، وعدم قدرة القطاع الخاص مهما كان فى قيادة التنمية الإقتصادية بمفرده .

لذا فانه من الضرورى أن تصبح تلك المنظمات شريكا حقيقيا فى عملية التنمية المستدامة ليس فقط من منظور المشاركة الجزئية فى تنمية الإقتصاد طبقا للأهداف والاستيراتيجات المحددة بواسطة الدولة والمجتمع ولكن أيضا من منطلق المشاركة الفعالة فى تحديد ورسم الأهداف والاستيراتيجات ذاتها وصولا لتحقيق تنمية الفرد والمجتمع والدولة بصفة مستمرة .

إن المجتمعات الحديثة تتكون من ثلاثة قطاعات هامة وهى : القطاع الحكومى، القطاع الخاص، القطاع المدنى، وإذا كنا نتكلم عن القطاع الحكومى ودوره فى عملية التنمية فى عصر العولمة الذى يعتمد على حرية التجارة، وتحركات رؤوس الأموال والسلع والخدمات عبر الحدود دون قيود، فان الحكومة لابد لها أن تتدخل لضبط السوق ومعالجة الاختلالات الناتجة عن تفاعل قوى السوق، كما أن للقطاع الخاص دوره الهام فى القيام بالإستثمارات التى انسحبت منها الدولة ، وعلى الرغم من أن القطاع الخاص يهدف أولا واخيرا إلى تحقيق اقصى الارباح ، الا أن له دور هام يجب عليه القيام به الا وهو اقامة المشروعات التى يتم عن طريقها تشغيل أكبر عدد من الشباب العاطلين، واقامة بعض الخدمات اللازمة فى المجتمع وغيرها من المشروعات التى يســـاهم بها فى تحقيق الإستقرار الإقتصادى والإجتماعى المطلوب فى المجتمع، اما القطاع المدنى (الاهلى) ويقع على عاتقه أعباء

ومسئوليات كبيرة فى هذا العصر، لان المجتمع فى حاجة شديدة لخدمات مثل هذه المنظمات فى تحقيق الإستقرار الإقتصادى والإجتماعى ، وايضا الامن الإجتماعى المطلوب ، ولذلك على الدولة أن تقوم بتحفيز مثل هذه المنظمات المدنية لكى تؤدى الدور الملقى على عاتقها فى اقامة المشروعات والخدمات التى ربما يعجز القطاع الحكومى او الخاص عن اقامتها اما بسبب نقص الموراد والإمكانيات او بسبب كثرة المهام والمسئوليات المكلفين بها .

obeikan.com

المبحث الثالث : البعد الإجتماعى

وسنناقش فى هذا المبحث اهمية البعد الإجتماعى للحفاظ على إستقرار المجتمع خصوصا أن الإتجاه نحو العولمة وتحرير التجارة له آثاره على الإعتبارات الإجتماعية التى يجب العمل على تفاديها او تقليلها .

وفيما يلى النقاط الأساسية التى سيتم الحديث عنها :-

١- اهمية البعد الإجتماعى .
٢- دور الدولة فى تحقيق العدالة الإجتماعية والأمن الإجتماعى .

١- اهمية البعد الإجتماعى

كما راينا سابقا أن تحول الدول النامية من النماذج الإشتراكية إلى النموذج الرأسمإلى الحر له آثار خطيرة على الإعتبارات الإقتصادية والإجتماعية، وقد تحدثنا فى الاجزاء السابقة عن أثر ذلك على الإعتبارات الإقتصادية وقد حان الوقت لمعرفة أثر هذا التحول على الإعتبارات الإجتماعية وكيفية تدخل الدولة فى النشاط الإقتصادى حتى يمكن تحقيق التوازن الإجتماعى المطلوب والضرورى جنبا إلى جنب مع التوازن الإقتصادى حتى تستطيع الدولة أن تستمر فى مسيرتها نحو التنمية الإقتصادية المستدامة وتحقيق الرخاء والضمان الإجتماعى لجميع أفراد المجتمع .

ويلاحظ أن البعد الإجتماعى هو فى حد ذاته هدف فى كلا من النظامين الإشتراكى والرأسمإلى ، الا انه هدف أساسى فى الانظمة الإشتراكية ، ولكنه هدف ضرورى فى الانظمة الرأسمالية بقدر الحفاظ على الحد الادنى للامن الإجتماعى ولكسب الانتخابات) .

وبنظرة سريعة إلى مدى الاهتمام بالبعد الإجتماعى من قبل دول العالم ، نجد أن الدول الرأسمالية المتقدمة قامت منذ بداية الحرب الباردة فى منتصف الاربعينات بتمويل البرامج الإجتماعية وزيادة الخدمات الإجتماعية المقدمة للفقراء فى المجتمع ومد شبكة التأمينات الإجتماعية لكافة الطبقات وزيادة الاعتمادات المخصصة للتأمين ضد البطالة إلى غير ذلك من ضروريات تحقيق الإستقرار الإجتماعى، وعرفت الدولة بهذا الشكل بـــ " دولة الرفاهية " WELFARE STATE او ما تسمى بـــ " دولة الرعاية الإجتماعية " الا أن تحقيق ذلك من جانب الانظمة الرأسمالية الحرة كان بغرض قطع الطريق على الإشتراكية المنافـــسة فى كســـب مـــوقع قدم امامها ، الا انه بسقوط الإشتراكية فى أواخر الثمانينات (ويرمز لها بسقوط الإتحاد السوفيتى وإنهيار سور برلين) انتهى النظام المنافس فى العالم فلم يعد هناك ما يدعو للإستمرار بالاهتمام بالبعد الإجتماعى كما كان بالماضى ، وبالتإلى تقلص تمويل برامج الخدمات الإجتماعية وخصوصا مع ازدياد ضغط قوى السوق والإتجاه نحو العولمة الشرسة ، مما أدى إلى إنخفاض شديد فى تمويل برامج الخدمات الإجتماعية الذى أدى بدوره إلى زيادة اعداد المهمشين فى تلك المجتمعات .

ويؤكد ميشيل تشوسودوفيسكى فى كتابه الشهير " عولمة الفقر " انه **منذ عهد** ريجان وتاتشر ،وبدرجة أكبر من بداية التسعينات يسهم تطبيق تدابير التقشف الشديده بالتدريج فى تحلل دولة الرعاية الإجتماعية، ويسير الإتجاه فى الدول الغربية نحو تفسخ نظم التأمين ضد البطالة وخصخصة صناديق المعاشات والخدمات الإجتماعية – ومعنى ذلك تحطم دولة الرعاية الإجتماعية ، ويمثل إرتفاع مستويات البطالة بين الشباب مصدرا متزايدا للنزاع الإجتماعى والشـــقاق المدنى .(٣٨)

وإذا كان هذا هو الحال فى الدول المتقدمة ، فماذا سيكون عليه فى الدول النامية الساعية إلى تحقيق التنمية الإقتصادية وإعادة التوازن لإقتصادها والتخلص من الديون الخارجية ؟

فى الواقع انه كان وضع اسوء من الدول المتقدمة خصوصا مع عدم وجود هيكل إنتاجى مرن وصناعات قوية منافسة ، مع تحقيقها لمزيد من العجز فى الموازنة العامة ، ومزيد من الديون الخارجية ، مع إنخفاض معدل نمو الإقتصاد وزيادة معدل البطالة بإستمرار .

– **البطالة** : وإذا تناولنا معدل البطالة بصفته من ضمن المؤشرات الدالة على اهتمام الدولة بالبعد الإجتماعى ، نظرا لاهمية البطالة من حيث تأثيرها على الحياة الإجتماعية وسلوكيات الأفراد فى المجتمع وتماسك وإستقرار النسيج الإجتماعى العام للدولة .

فقد زادت هذه المعدلات عموما فى السنوات العشر الاخيرة او فيما حولها ليس فقط فى دول العالم النامى ولكن فى الدول الصناعية المتقدمة أيضا .

وفيما يلى معدلات البطالة فى بعض الدول المتقدمة والنامية (٣٩) :–

الدولة	معدل البطالة	الدولة	معدل البطالة
فرنسا	١١.٨ %	نيجيريا	٣٠ %
المانيا	٩.٣ %	اندونيسيا	١٥.٨ %
بلجيكا	١١.٦ %	الهند	١٠.٤ %
بريطانيا	٦.٣ %	لبنان	٢٥ %
هولندا	٤.٣ %	سوريا	١٥- ٢٠ %
*الولايات المتحدة الامريكية	٤.١ %	اسبانيا	١٨.٦ %

* حتى عام ١٩٩٩ .

ولا يمكن أن ننكر أن إستثمار الشركات دولية النشاط فى الدول النامية له العديد من الآثار الايجابية الهامة والتى لابد للدول النامية من إستثمارها جيدا والاستفادة بها .

– **الفقر** : يلاحظ وجود عدد كبير من الأفراد يعيشوا بأقل من دولار واحد يوميا أن معدل الفقر بالدول النامية .

السكان الذين يعيشو بأقل من دولار واحد يوميا فى الدول النامية فى عام ١٩٩٠، ١٩٩٨ (٤٠)

الـــــدول	عدد السكان الذين يعيشوا باقل من دولار واحد يوميا (بالمليون)		معدل الفقر %	
	١٩٩٠	١٩٩٨ مقدر	١٩٩٠	١٩٩٨ مقدر
شرق اسيا	٤٥٢.٤	٢٧٨.٣	٢٧.٦	١٥.٣
الصين	٩٣.٠	٦٥.١	١٨.٥	١١.٣
جنوب افريقيا	٤٩٥.١	٥٢٢	٤٤	٤٠
الصحراء الافريقية	٢٤٢.٣	٢٩٠.٩	٤٧.٧	٤٦.٣
امريكا اللاتينية	٧٣.٨	٧٨.٢	١٦.٨	١٥.٦
الشرق الاوسط وشمال افريقيا	٥.٧	٥.٥	٢.٤	١.٩
اوربا واسيا الوسطى	٧.١	٢٤	١.٦	٥.١

إن برامج الإصلاح الإقتصادى كما يقره الصندوق والبنك من خلال برامج التثبيت الإقتصادى للصندوق وبرامج التكيف الهيكلى للبنك تعتمد على مكونات أساسية لا تتناسب مع ظروف الدول النامية ومع الامن والإستقرار الإجتماعى المطلوبين توافرهما فى تلك الدول، وسندرس هذه المكونات

الأساسية لبرامج الصندوق والبنك (والتى سبق وان ذكرناها بأول المبحث الثانى من هذا الفصل) من حيث آثارهم على البعد الإجتماعى و دور الدولة الواجب فى هذا الصدد لعلاج هذه الآثار .

– **إن** مكونات برنامج الإصلاح الإقتصادى كما راينا فى الفصل السابق تؤثر تأثيرا واضحا وكبيرا على الإعتبارت الإجتماعية وعلى الإستقرار والامن الإجتماعى المطلوب توفيرهما فى أى مجتمع حفاظا عليه من الإنهيار والتفكك وحفاظا عليه من زيادة معدل الجرائم . كما انه من الضرورى أن توفر الدولة الحد ادنى للحياة الكريمة لكافة الطبقات الموجودة بالمجتمع والمقصود هنا الطبقات محدودة الدخل التى يكون دخلها محدود بالنسبة لتكاليف المعيشة الصعبة فى هذا العصر ، وما اود ذكره فى هذا المجال ما اشار اليه النظام الاسلامى من وجوب توفير حد الكفاية لجميع أفراد المجتمع وهو مستوى المعيشه اللائق بالفرد طبقا لظروف المجتمع الزمانية والمكانية الذى يعيش فيه ، وليس توفير حد الكفاف وهو مستوى المعيشه الادنى للفرد فى المجتمع .

٢– دور الدولة فى تحقيق العدالة الإجتماعية والامن الإجتماعى

اصبح من الضرورى اطلاع الدولة بمسئوليات ومهام جديدة تتناسب مع التوجه الجديد نحو إقتصاد السوق والاعتماد على آليات العرض والطلب ، الأمر الذى يجعل من المهم القيام بعملية إعادة توزيع الدخل القومى .

<u>وفيما يلى توصيات مقترحة لتحسين دور الدولة لتحقيق الإستقرار الإجتماعى :–</u>

أولا : زيادة الدعم الحكومى للسلع الأساسية، ووصول هذا الدعم لمستحقيه الأصليين وهم الطبقات محدودة الدخل :

ولن يتأتى ذلك الا بتزويد هذه الطبقات بالسلع الأساسية باسعار مناسبة لدخولهم، ويجب أيضا توفير هذه السلع بكميات مناسبة فى الاسواق تكفى احتياجات هذه الطبقات، كما يجب أيضا ضرورة توافر الوسائل المناسبة لضمان وصول هذه السلع بكمياتها وبالاسعار التى تتناسب ودخول هذه الطبقات . ويكون ذلك بدعم الدولة لهذه السلع الأساسية وهى فى الغالب تتركز فى عدد محدود من السلع مثل الخبز – الارز – السكر – الزيت، وتختلف السلع الأساسية تبعا لاهميتها من دولة لأخرى حسب ظروف كل دولة وعاداتها وتقاليدها ونشاتها التاريخية ....الخ، كما يختلف الوزن النسبى لكل سلعة حسب كل دولة .

والمهم فى هذا الشأن أن تعمل الدولة على دعم هذه السلع بالطريقة وبالاسلوب اللذان يضمنان وصول هذا الدعم للطبقات المستهدفة بالتحديد حتى لا يستفيد من هذا الدعم طبقات أخرى تكون قادرة على الحصول على هذه السلع باسعارها الحقيقة .

ثانيا : زيادة الانفاق العام الموجة للتعليم والتدريب :

تظهر اهمية التعليم والتدريب فى اهمية توفير الخدمة التعليمية للطبقات المتوسطة ومحدودة الدخل بمستوى جودة معين لا يقل عنها ، حتى لا تتحمل هذه الطبقات فى سبيل تعليمها تكاليف كبيرة لتصل إلى مستوى محدد من الثقافة والفهم وحتى يكون لها دور فعال فى المجتمع .

إن التعليم من القضايا الهامة التى تستحوذ على مساحة كبيرة من الاهتمام من قبل القائمين على امر السياسة الإقتصادية فى جميع الدول على السواء، وعلى الدول النامية بالاخص تخصيص مبالغ

أكبر نسبيا للتعليم فى الموازنات العامة، إن الناتج الطبيعى لعملية التعليم هو توفير مجموعات ضخمة من المتخصصين فى جميع المجالات، وهنا تثور نقطة هامة جدا وهى انه يجب أن يكون خريجو العملية التعليمية مطلوبين فى سوق العمل بإستمرار حتى لا تأتى مرحلة لا يستوعب فيها السوق الاعداد الهائلة للخريجين كل عام مما يتسبب ذلك فى زيادة معدل البطالة بالاضافة إلى المشاكل والاضطربات التى يمكن أن يسببها الشباب العاطل عن العمل .

انه من الضرورى أن يكون هناك تخطيط عام للسياسة التعليمية للدولة وان تأخذ فى الإعتبار احتياجات سوق العمل الحالية والمستقبلية وتأثير الإتفاقات الثنائية والإقليمية والدولية عليها ، حتى يكون ناتج عملية التعليم مستوعبا دائما من قبل سوق العمل ، وان يكون هناك آليات تعمل على إمكانية التغيير والتعديل حسب إتجاهات سوق العمل ، ونود أن نذكر فى هذا الصدد أن سوق العمل الان لم يعد المقصود به السوق المحلية فقط ولكن أيضا يشمل سوق العمل الدولية بفعل الإتجاه نحو العولمة وإندماج إقتصاديات الدول فى الإقتصاد العالمى ، بغض النظر عن أن تحرير الإقتصاد تم بالنسبه لرأس المال والسلع والخدمات فيما عدا العمل ، فحتى الان توجد عليه حظر وقيود كثيرة من قبل معظم دول العالم خصوصا المتقدم .

كما يجب وضع سياسة اعلامية على مستوى الدولة ككل وذلك من خلال وسائل الاعلام المختلفة من تليفزيون وراديو وجرائد وانترنت ..... الخ ، يتم فيها تشكيل عقول الأفراد تبعا للتغيرات الجديدة نحو العولمة بالنسبة لاهمية وجدوى الأعمال والوظائف ، وما اقصده هنا بالتحديد عدم تمييز الأفراد بين وظائف عليا مثل الطبيب ، المهندس ، الضابط .... الخ ، وبين أعمال أخرى مثل الفنى ، العامل ، الحرفى ، فكل فرد يؤدى خدمة فى المجتمع له اهميته واحترامه ، كما أن مجموعة الوظائف الاخيرة لها عائدها المادى الكبير .

وعلى الرغم من أن ناتج التعليم لا يمكن قياسة بطريقة مباشرة كما لا يمكن ظهور نتائجه فى صورة مادية، الا أن اسهامه خطيرا جدا فى عملية التنمية البشرية، إن الإستثمار فى التعليم من الامور التى يجب أن تحظى بدراسة وافية واهتمام كبير .

اما بالنسبة للتدريب فهو مكمل للتعليم حيث يكتسب اهمية كبرى فى هذا العصر بسبب ما تفرزة النماذج الرأسمالية من وجود بطالة بسبب زيادة إستخدام التكنولوجيا وأثرها على زيادة الإنتاجية وتأثيرها السلبى على عنصر العمالة .

وترجع اهمية التدريب فى أن الاعداد الكبيرة للخريجين كل عام هى نواتج عملية التعليم قد لا تستوعبها سوق العمالة، ولذلك يقوم التدريب بدورة فى عملية تحويل هؤلاء الخريجين غير الموظفين فى أعمال تخصصهم إلى أعمال أخرى بحيث يتم تأهيلهم وتدريبهم عليها لكى يستطيعوا بعد ذلك أن يعملوا فى تخصصات أخرى، وبذلك يقل معدل البطالة ويتم الاستفادة من الطاقات العاطلة لشباب الخريجين .

ثالثا : زيادة الانفاق العام الموجة للصحة :

إن تكاليف العلاج تزيد فترة بعد أخرى فى هذا العصر حيث لا تقدر على نفقاته الكبيرة الطبقات الفقيرة فى المجتمع ، وانه من المعروف تقدم الاساليب الطبية فى الوقاية والعلاج كثيرا عن ذى قبل ولكن ما يهمنا كدول نامية هو توفير الخدمات العلاجية والوقائية للطبقات التى لا تستطيع تحملها .

فتوفير الخدمات الصحية للطبقات المحدودة الدخل باسعار منخفضة اصبحت من الامور الضرورية فى المجتمع، كما يجب أيضا توفير الدواء بأنواعه المختلفة لهذه الطبقات باسعار مدعمة وخصوصا الادوية العادية، اما تلك الادوية الأخرى الخاصة ببعض الأنواع التجميلية والترفيهية فهى

لا يمكن بأى حال من الاحوال دعمها او توفيرها باسعار مخفضة حيث لا تأتى فى نفس اهمية الادوية الضرورية اللازمة للعلاج .

وهنا تثور مشكلة الإتفاقات الدولية التى تدخل فيها الدول النامية مجبرة مثل العضوية فى منظمة التجارة العالمية، فطبقا لإتفاقية الملكية الفكرية سيتم إرتفاع اسعار الدواء بشكل غير متصور، وفى هذا الصدد يجب أن ترفض الدول النامية ذلك رفضا مطلقا وعليها أن تتوحد وتتكتل لتوضيح وإظهار وجهة نظرها للرأى العام العالمى وذلك من خلال المؤتمرات الوزاية لمنظمة التجارة العالمية التى تعقد كل عامين، وايضا من خلال التحاور والمباحثات التى يمكن أن تعقد بين الدول النامية والدول المتقدمة .

إن توفير الخدمات الصحية كما سبق وان ذكرنا يتم من خلال الخدمات الصحية المقدمة فى المستشفيات العامة والتى تستقبل أى مريض فى أى وقت، والخدمات المقدمة فى مستشفيات الجامعات والتأمين الصحى الذى يستفيد منه المشتركون فيه، ويجب فى هذا المجال مد شبكة التأمين الصحى ليشمل جميع الأفراد بالدولة، كما يجب أيضا توفير وحدات صحية ومراكز استقبال فى جميع المناطق حتى تكون الخدمة الصحية متاحة لأى فرد فى أى مكان وبنفس الجودة وبسعر مخفض .

إن تخفيض الانفاق العام الموجة للصحة كما يطلب من الدول النامية له تأثيره السلبى والخطير على الطبقات الفقيرة فى المجتمع، فبالاضافة إلى تأثيره على صحة الأفراد بالسلب يظهر تأثيره على زيادة أعباء وتكاليف المعيشة للأفراد غير القادرين والتى تكون دخولهم محدودة جدا ولا تكفى للانفاق على ضروريات الحياة .

رابعا : التصدى بحسم لمشكلة البطالة، واخذها فى الإعتبار عند إصدار أى قــرارات إقتصادية او إتفاقيات دولية :

إن مشكلة البطالة من المشاكل التى تحتل مساحة كبيرة من الفكر والاهتمام من جانب القيادات السياسية والإقتصادية للدول فى محاولة منها لوضع الحلول الممكنة للقضاء عليها او بالاصح التقليل منها، ونعتقد أن البطالة مشكلة لا تخلو أى دولة منها سواء كانت صناعية متقدمة او نامية، لان ما اسفرت عنه نتائج تطبيق النماذج الرأسمالية اثبت عدم إمكانية التشغيل الكامل لكل العمالة وانه لابد من وجود نسبة من قوة العمل لا تجد العمل سواء كان ذلك باختيارها او رغما عنها .

ولذلك لابد من التعامل مع هذه المشكلة على أساس وجودها، ودور الدولة فى هذا الصدد أن تحتفظ بمعدل منخفض جدا للبطالة قدر استطاعتها وان تعمل على تنسيق وتكامل السياسات الإقتصادية المختلفة من تجارية ومالية و نقدية حتى تمنع أى زيادة فى هذا المعدل، هذا من جانب، اما من جانب أخر يجب على الدولة دراسة الكيفية التى سيعامل بها هؤلاء العاطلون عن العمل، فإذا كانت الدول المتقدمة تهتم بهذه الطبقة غير العاملة باعطائها اعانات نقدية وتقديم تسهيلات حتى يستطيع أفرادها أن يعيشوا حياة كريمة، فيجب على الدول النامية إيجاد الحلول الممكنة للتعامل مع هؤلاء العاطلين لان مسألة إستيعابهم فى واقع المجتمع مسألة هامة وضرورية لتجنب حدوث الاضطرابات والمشاكل التى يمكن أن يثيرها هؤلاء بسبب عدم حصولهم على فرصة العمل المناسبة . انها مشكلة خطيرة حقا ويجب أن تكون من أولويات القائمين على امر الشئون الإقتصادية للدولة وان تحظى باهتمامهم .

والتعامل مع مشكلة البطالة يفتح المجال للحديث عن امرين مرتبطين بها وهما :-

- **الجزء الوقائى .**
- **الجزء العلاجى .**

اما ما يخص الجزء الوقائى : وهو يختص بكيفية منع حدوث مشكلة البطالة **(أى قبل حدوثها)** ، حيث يمكن عن طريق تناسق وتكامل السياسات الإقتصادية والتعليمية الاقلال من عدد الخريجين من انظمة التعليم المختلفة الذين لا يجدوا فرصة العمل، والتوسع فى المجالات الدراسية التى يحتاج اليها سوق العمل .

محاولة الحد من الزيادة السكانية بقدر الإمكان : لابد من محاولة تخفيض الزيادة السكانية بقدر الإمكان بحيث يكون معدل نمو الإقتصاد يزيد بثلاثة أضعاف على الأقل لمعدل الزيادة السكانية .

واما ما يخص الجزء العلاجى : فيختص بكيفية معالجة مشكلة البطالة **(أى بعد حدوثها)** فيمكن عن طريق التدريب تحويل عدد غير قليل من الخريجين فى تخصصات معينة إلى تخصصات أخرى تجد فرصة العمل المطلوبة، كما أن إستيعاب العدد الباقى من العاطلين عن طريق مساعدتهم على نفقات المعيشة الأساسية والضرورية من مأكل ومشرب وملبس ومسكن هو شىء ضرورى جدا ، ويمكن فى هذا الصدد تنظيم مشاركتهم فى أعمال تتعلق بالجمعيات والنوادى والمراكز الثقافية والتنموية حتى يمكن الاستفادة بإمكانياتهم وطاقاتهم فى أعمال تعود على المجتمع بالنفع ولو كانت بدون مقابل مادى او على الأقل بعائد مادى منخفض .

حيث أن التدريب مكمل للتعليم ويكتسب اهمية كبرى فى هذا العصر بسبب ما تفرزة النماذج الرأسمالية من وجود بطالة بسبب زيادة إستخدام التكنولوجيا وأثرها على زيادة الإنتاجية وتأثيرها السلبى على عنصر العمالة .

خامسا : العمل على تشجيع الصـــناعات والأنشطة الإقتصادية المختلفة التى تستوعب عددا كبيرا من العمالة (أنشطة كثيفة العمالة) وخصوصا المشروعات والصناعات الصغيرة :

من الضرورى أن تتجه الدول النامية ذاتها نحو – اقامة او تشجيع – القطاع الخاص بها على اقامة الصناعات والأنشطة الإقتصادية المختلفة التى يمكن أن تستوعب عدد كبير من العمالة، كما يمكن أيضا فى هذا الصدد تشجيع المشروعات الصغيرة التى يمكن من خلالها لعدد كبير من الأفراد اقامة أنشطة فى مختلف المجالات تتسم بالحجم الصغير المناسب لإمكانياتهم وفى نفس الوقت يمكن عن طريقها تقديم منتج او خدمة على مستوى عال ومقبول ، حيث تعتبر المشروعات والصناعات الصغيرة من الحلول الفعالة فى إستيعاب عدد كبير من العمالة وبالتإلى تخفيض معدل البطالة ، وفكرة المشروعات الصغيرة تكمن فى القدرة على عمل مشروع ولكن يتميز حجمه بالصغر ، والمقصود بالصغر هنا هو صغر حجم رأس المال المستخدم فى المشروع ، وصغر حجم العمالة المستخدمة ، كما يمكن أن يكون حجم إنتاج المشروع صغير أيضا ، وينطبق أيضا على الصناعات الصغيرة ، فهى تتميز بصغر حجم الصناعة من حيث رأس المال او العمالة او الإنتاج ، وتتسم هذه المشروعات والصناعات الصغيرة بسهولة اقامتها وسهولة تشغيلها ، ولا تحتاج إلى موافقات واجراءات كثيرة ، كما انها تستوعب بها عدد من العمالة مما تعنى المساهمة فى علاج وتخفيض اعداد المتعطلين ، ويلاحظ أن لها ميزة أخرى وهى انها توفر لنا مجموعة كبيرة من المنتجون والمستثمرون حيث انه بمرور الوقت يمكن أن يكونوا مصدرين ، ويكونوا مصدر للعملة الاجنبية لمصر .

كما يمكن التوسع فى تحفيز الأفراد على اقامة مشروعات صناعية تنتج سلعا وسيطة تستخدم فى الصناعات الثقيلة كبيرة الحجم مثل التوسع فى إنتاج مستلزمات السيارات اللازمة لإنتاج السيارات ...الخ .

سادسا : محاولة تقليل الآثار السلبية لتنفيذ الجات على الإعتبارات الإجتماعية :

إن دخول الدول النامية فى عضوية منظمة التجارة العالمية تفرض عليها التزامات معينة فى اكثر من مجال، ولذلك لابد أن تعمل تلك الدول على التقليل من الآثار السلبية لمخاطر الإندماج فى الإقتصاد العالمى وعلاج الاختلالات الناتجة عن قوى السوق بالنسبة للنواحى الإجتماعية حيث يسبب هذا الإندماج فى الإقتصاد العالمى والإتجاه نحو قوى السوق عدد من المشاكل مثل :-

سوء توزيع الدخل القومى، سوء توزيع الثروة، عدم مراعاة البعد الإجتماعى فى التنمية، انخفاض الانفاق العام، خصخصة الشركات العامة وتأثيرها فى تسريح العمال والموظفين مما يؤدى إلى زيادة معدل البطالة بصفة مستمرة .

سابعا : العمل على إنشاء شركات عامة فى مجالات مختلفة يحتاجها الإقتصاد القومى عن طريق إستخدام العائد المتحصل من الخصخصة :

لابد من العمل على إنشاء شركات عامة فى المجالات الإنتاجية المختلفة التى يحتاجها الإقتصاد القومى عن طريق إستخدام العائد المتحصل من عملية الخصخصة والبيع للشركات العامة القائمة لتسير فى دورة متصلة ، وإذا كانت الحرية الإقتصادية والإندماج فى الإقتصاد العالمى يدعوان إلى ضرورة بيع الشركات العامة المملوكة للدولة، وإذا كان الصندوق والبنك يفرضان ذلك من خلال برامجهما للإصلاح الإقتصادى، فان على الدول النامية ليس فقط عدم التسرع فى تنفيذ برنامج الخصخصة ولكن أيضا مراجعة هذا البرنامج مراجعة واقعية تأخذ فى الإعتبار مساوىء الحرية الإقتصادية و ضرورة وجود نوعية محددة من الشركات العامة تحت يد الدولة، حتى يكون هناك سيادة للدولة القومية، وايضا لابد أن تمتد سيطرة الدولة على جميع الأنشطة الإقتصادية فهناك العديد من الأنشطة الإقتصادية التى يجب أن تمتلكها الدولة ولا يجب تركها للقطاع الخاص نظرا لحساسية هذه الأنشطة بالنسبة للدولة او لرغبة الدولة فى توفير نوعيات معينة من السلع والخدمات باسعار فى متناول الطبقات محدودة الدخل، هذا بالاضافة إلى حرص الدولة على الاحتفاظ بالعمالة الموجودة بالشركات العامة، لان بيع الشركات العامة إلى القطاع الخاص ومعظمة يكون قطاعا خاصا اجنبيا لا يهتم بأى إعتبار غير تعظيم الايرادات وتخفيض التكاليف حتى يحقق اقصى ارباح ممكنه حتى لو أدى ذلك إلى الاستغناء عن معظم العمالة، فهذا امر لا يهمه مطلقا على الرغم من خطورة النتائج المترتبة عليه من آثار إقتصادية وإجتماعية على الإقتصاد القومى .

ونجد أن من أهداف الإقتصاد القومى ما يلى :-

- إنتاج سلع وخدمات معينة باسعار مناسبة للطبقات محدودة الدخل .
- إنتاج سلع وخدمات جديدة لم تكن تنتج او تستورد من قبل .
- إنتاج سلع وخدمات جديدة كان يتم استيرادها .
- زيادة الإنتاجية فى مجال إنتاجى معين .
- إمكانية دخول مجال إنتاجى معين يسوده الاحتكار .
- زيادة الإستثمارات المباشرة فى تشغيل الموارد .
- إستيعاب العمالة التى تم الاستغناء عنها نتيجة الخصخصة .
- تعبئة الموارد القومية فى مشروعات تزيد من الناتج القومى وتعبئة الفائض المهدر .
- تعميق الاحساس لدى الأفراد بان الدولة لا تزال موجودة ولا يزال دورها واضح ومؤثر فى إنشاء المصانع وحل المشاكل الإقتصادية والإجتماعية .

ثامنا : تشجيع الأفراد والمؤسسات على طرح افكار تساهم فى حل مشـــــكلة البطالة، الركود، التنمية :

إن الدول النامية تزخر بمورد هام جدا الا وهو العنصر البشرى ، ويمكن بإستخدام طاقات وإمكانيات ومواهب هؤلاء الأفراد وكذا المؤسسات الاستفادة بافكارهم واقتراحاتهم واختراعاتهم وابتكاراتهم فى إيجاد حلول جزئية او كلية للمشاكل العديدة التى تقف حائلا فى وجة هذه الدول نحو التقدم والتنمية وخفض مشاكل البطالة .

تاسعا : توفير خدمات الكهرباء والمياة والغاز والتليفون باسعار مناسبة :

يجب على الدولة توفير كل ما يلزم لحياة الأفراد ويعتبر ضروريا بالنسبة لهم، فتوفير خدمات الكهرباء والمياة والغاز والتليفون وهو من أساسيات وضروريات الحياة العصرية الكريمة، فالطبقات محدودة الدخل لا تستطيع التمتع بالإستقرار والإستمرار فى العمل وتأدية المهام المطلوبة منها فى خدمة المجتمع الا إذا توفرت الخدمات الأساسية اللازمة أصلا للحياة الكريمة الهادئة، فلنا أن نتصور إرتفاع اسعار هذه الخدمات فان هذه الطبقات لن تستطيع أن تتحمل أعباءها مع إستمرار ضغوط الحياة وكثرة الالتزامات فى هذا العصر، وسيؤدى ذلك مع مرور الوقت وبالتدريج إلى تذمر هؤلاء الأفراد الذين يمثلوا الطبقة المتوسطة فى المجتمع، لذلك يجب على الدولة لحفظ النظام الإجتماعى أن تقوم بتوفير خدمات الكهرباء والمياة والغاز والتليفون باسعار مدعمة لتكون متناسبة مع المقدرة المالية لهذه الطبقات .

ولابد من التفرقة بين الطبقات القادرة فى المجتمع والطبقات غير القادرة والتى تمثل السواد الاعظم فى المجتمع، لذلك لابد من إيجاد طريقة لوصول مثل هذه الخدمات بالاسعار المنخفضة لغير القادرين فقط والذين يمثلون الطبقات المتوسطة ومحدودة الدخل، اما الطبقات القادرة فهى على استعداد لدفع مبالغ أكبر فى الحصول على مثل هذه الخدمات .

وفى الجلسة العامة التى عقدت فى التاسع والعشرين من شهر اغسطس عام ٢٠٠٢ الخاصة بمؤتمر قمة الأرض الذى عقد فى جوهانسبرج عاصمة جنوب افريقيا لبحث مشاكل العالم الثالث من نقص خدمات مياة الشرب النظيفة وانظمة للصرف الصحى حيث وجد انه إذا تبرعت الولايات المتحدة الأمريكية بمبلغ ١١ مليار دولار وهو ما تنفقة سنويا على الايس كريم، فانه يحل مشاكل مياة الشرب النظيفة والصرف الصحى فى دول العالم الثالث كله . لان هناك ما يقرب من ١.٢ مليار من البشر فى العالم الثالث محرومين من مياة شرب نظيفة فى حين يعانى ٢.٤ مليار أخرين من غياب انظمة صرف صحى .(٤١)

هوامش ومراجع الفصل الثانى

(١) د/ نبيل حشاد، الجات ومنظمة التجارة العالمية : اهم التحديات فى مواجهة الإقتصاد العربى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مكتبة الاسرة، ٢٠٠١، ص ٢٨ ، ٢٩ .

(٢) د/ سوزان أحمد أبو ريه، الخصخصة والبعد الإجتماعى، كتاب الأهرام الإقتصادى رقم ١٤٢، ١٩٩٩/١١/١، ص٢٦ .

(٣) المرجع السابق ، ص٢٧ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٣٢ .

(٥) **بعد نهاية الحرب العالمية الثانية تم تقسيم دول العالم إلى ثلاثة اقسام كالاتى :-**

دول العالم الأول : وهى تلك الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة وتشمل دول أوربا الغربية وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية .

دول العالم الثانى : وهى تلك الدول الصناعية الإشتراكية المتقدمة وتشمل دول أوربا الشرقية وعلى رأسهم الإتحاد السوفيتى السابق .

دول العالم الثالث : وهى تلك الدول النامية والفقيرة .

وهناك تقسيمات تضيف قسم أخر منبثق من القسم الثالث ويسمى دول العالم الرابع : وهى تلك الدول الاشد فقرا او الدول المتخلفة إقتصاديا .

اما التقسيم الجديد لدول العالم على أساس قسمين فقط كالاتى :-

دول الشمال : وهى تلك الدول الصناعية المتقدمة .

دول الجنوب : وهى تلك الدول النامية .

وسبب هذه التسمية أن الدول المتقدمة تقع جغرافيا فى الجزء الشمإلى من الكرة الأرضية، والدول النامية تقع فى الجزء الجنوبى منها .

(٦) د/ فتحى أبو الفضل، سياسات التكيف والتجارة الخارجية فى الإقتصاد المصرى، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الأول، العدد الأول والثانى، ١٩٩٣، ص ٦٢.

(٧) د/ سوزان أحمد أبو ريه، مرجع سبق ذكره ، ص ٣١ .

(٨) لمعرفة الشروط الواجب توافرها لنجاح سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية فى زيادة الصادرات وانقاص الواردات يرجى الرجوع إلى المبحث الأول من هذا الفصل .

(٩) د/ نبيل حشاد، مرجع سبق ذكره ، ص ٤١ ، نقلا عن : تقديرات العاملين بالبنك الدولى ١٩٩٦.

(١٠) للمزيد من المعلومات حول الإتحاد الاوربى يرجى الذهاب إلى الفصل الثانى من " جزء دور المؤسسات " .

(١١) نرمين أبو العطا ومنال السمادونى، التدفقات الرأسمالية إلى الاسواق الناشئة : العوامل والتطورات والآثار، مجلة الأهرام الإقتصادى، العدد ١٥٠٦، ١٩٩٧/١١/١٧، ص ٥٤، ص ٥٥

(١٢) بحث ا.د/ أحمد رشاد موسى، بعنوان " دور الدولة فى النظام الإقتصادى المعاصر "، فى المؤتمر العلمى السنوى الحادى والعشرين للإقتصاديين المصريين تحت رعاية الجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، القاهره، ٢١-٢٣ اكتوبر ١٩٩٩، ص ١٥ . نقلا من البنك الدولى، تقرير التنمية البشرية ١٩٩٧ .

(١٣) www.amf.org.ae/vArabic/storage/other/Economic٪٢٠DEPT/JOINT٪٢٠REPORT/Section١.pdf

(١٤) ابراهيم نافع، أزمة الإنهيار المالى فى شرق اسيا ودروسها المستفادة فى تجربتها الإقتصادية، جريدة الأهرام، ١٩٩٧/١١/٧، ص ٣ .

(١٥) عرض / عبد الرحمن عقل، صندوق النقد الدولى .. زاوية جديدة للتعامل مع الأزمات العالمية، جريدة الأهرام، ١٩٩٨/١١/٥، ص ١٥ .

(١٦) أحمد السيد النجار، فى ظلال عاصفة سبتمبر : إقتصادات مصر والعرب والعالم، كراسات إستيراتيجية تصدر عن مركز الدراسات السياسية والإستيراتيجية للاهرام، العدد ١١١، السنة الثانية عشرة ٢٠٠٢، ص ٥، ص ٦ .

(١٧) نهى الجبالى، الأبعاد إقتصادية لاحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٧، يناير ٢٠٠٢، ص ١٧٢ .

(١٨) جاك اتالى، الالفية الجديدة : الرابحون والخاسرون فى النظام العالمى القادم، تلخيص وتعليق المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، سلسلة الكتب المترجمة (١)، القاهره، مطبعة الاشراف، ١٩٩٥، ص ٢٦.

(١٩) نهى الجبالى، مرجع سبق ذكره ، ص ١٧٣ .

(٢٠) المصدر : جريدة الوفد، ٢٠٠٢/٤/١٩، ص ٦ .

(٢١) د/ الحبيب الجنحانى، ظاهرة العولمة : الواقع والافاق، سلسلة عالم الفكر، المجلد الثامن والعشرون، العدد الثانى، اكتوبر / ديسمبر ١٩٩٩، ص ٢٨ .

(٢٢) **نعوم تشومسكى** : هو استاذ اللسانيات الشهير فى معهد ماساشوتس للتكنولوجيا وله مؤلفات عديدة منها " اعاقة الديمقراطية، ماذا يريد العم سام حقا ؟ عن أ/ ابراهيم نافع، انفجار سبتمبر بين العولمة والأمركة، ص ١٣٣ .

(٢٣) د/ الحبيب الجنحانى، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٠، ٣١ .

(٢٤) خبر فى جريدة الأهرام، ٢٠٠٢/٨/١٥، الصفحة الأولى .

(٢٥) محمد فريد خميس، مقالة بعنوان " كيف نتعامل مع العولمة : الفرص والمخاطر "، جريدة الأهرام، ١٩٩٨/٥/٧، ص ١٤ .

(٢٦) مصطفى محمود عبد الله ، قمة جنوا للدول الصناعية، شعب سياتل يفرض وجوده على مناقشات " الثمانى الكبار "، جريدة الأهرام، ٢٠٠١/٧/١٦، ص ٦ .

(٢٧) الفن وهايدى توفلر، نحو بناء حضارة جديدة : سياسات الموجة الثالثة، تلخيص وتعليق المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، القاهره، ١٩٩٥، ص ٥٥، ص ٥٦ .

(٢٨) الفن وهايدى توفلر، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٥ .

(٢٩) د/ أحمد عبد الرحيم زردق، التطور الإقتصادى، جامعة الزقازيق، الطبعة الأولى، ١٩٩٨، ص ٣١٠ .

(٣٠) مصطفى محمود عبد الله ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦ .

(٣١) جلال دويدار، ايها الفقراء اتحدوا ؟!، جريدة الاخبار، ١٩٩٩/١٢/٢، ص ٣ .

(٣٢) بحث د / أحمد رشاد موسى ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥ .

(٣٣) ا / ابراهيم نافع، انفجار سبتمبر بين العولمة والأمركة، مهرجان القراءة للجميع، مكتبة الاسرة، ٢٠٠٢، ص ١٣٣ .

(٣٤) خالد عبد العظيم، تقرير عن " منتدى بورتو اليجرى : إعادة طرح لحوار الشمال والجنوب " مجلة السياسة الدولية، العدد رقم ١٤٤، ابريل ٢٠٠١، ص ١٧١ .

(٣٥) د/ زينب عبد العظيم، صندوق النقد الدولى والإصلاح الإقتصادى فى الدول النامية : جوانب سياسية، كتاب الأهرام الإقتصادى رقم ١٤٣، ١٩٩٩/١٢/١، ص ٧ – ص ٨ .

(٣٦) لمعرفة هذه الأشكال يرجى الذهاب إلى الفصل الثانى من جزء " دور المؤسسات " ص ١٨
(٣٧) لمعرفة هذه الأشكال يرجى الذهاب إلى الفصل الثانى من جزء " دور المؤسسات " .
(٣٨) ميشيل تشوسودوفيسكى، ترجمة ا / محمد مستجير مصطفى، عولمة الفقر / القاهره، سطور، ٢٠٠٠، ص٣٠٨، ٣٠٩ .

(٣٩) محمود عبد المنعم مراد، التحول إلى الداخل .. خوفا من الملل !!، جريدة الوفد، ٢٠٠٢/٤/١٨، ص ١٤ .
(٤٠) البنك الدولى، نواحى الإقتصاد المعولم والدول النامية ٢٠٠٠ . (٢٠٠٠) .
(٤١) مقالة بعنوان " ما ينفقة الأمريكيون على الايس كريم يحل مشاكل العالم الثالث، جريدة الأهرام، ٢٠٠٢/٨/٣٠، ص ٤ .

obeikan.com